وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د/ الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الانتقال الديمقراطي في المغرب الأقصى

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية التخصص : علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

من إعداد الطالبة :
زياني فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:
* بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الأستاذ شاربي محمد	الدكتور طاهر مولاي سعيدة	رئيساً
الأستاذ بن زايد أمحمد	الدكتور طاهر مولاي سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ شبلي محمد	الدكتور طاهر مولاي سعيدة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2015/2014 م

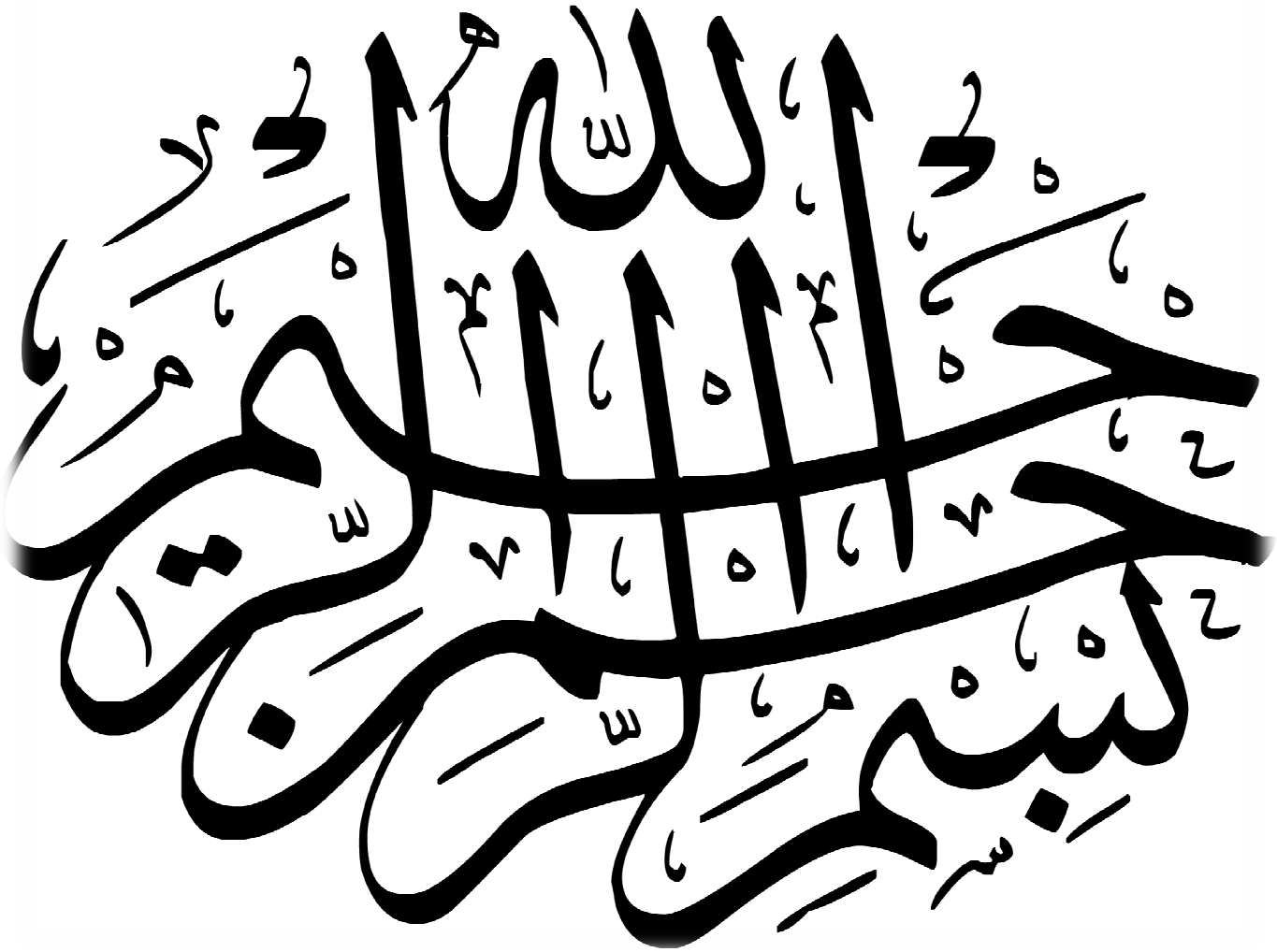
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ومصداقا لقوله عليه الصلاة وأزكى التسليم(من لم يشكر الناس لم يشكر الله) اشكر واحمد الله عز وجل الذي أعانني ووفقني بفضله وكرمه في انجاز هذا العمل المتواضع وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل:بن زايد أمحمد الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة في سبيل انجاز هذا العمل حفظه الله وبارك الله في عمره

إلى الأساتذة اللذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة, كل الشكر و التقدير لإرشاداتهم وملاحظاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

إلى الذي رفع راية التحدي و الكفاح دوما إلى الذي علمني

الصبر على الشدائد فاستسهلت عظمة العلم و سعته

إلى أغلى إنسان في حياتي روح أبي رحمه الله

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

إلى التي رسمت بحنانها طريقي ، و لا تزال ...و كللت بدعائها سماء حياتي

إلى التي وهبتني من آيات صبرها... إلى الذرة الكامنة في قبلي أبدا (أمي الحبيبة)
إلى من لا يبخلا علي بالدعم و العطاء من أجل أن أحي بهناء، إلى إخواني الأعزاء علي و محمد

إلى إخوتي زينب وخيرة وسعاد و زوجة أخي نصيرة حفظهم الله

إلى نور عيوني و روح قلبي و فرحة عمري أبناء أخي دعاء و هواري

إلى رفيقات الدرب أمينة و زهرة و سمية و نعيمة و أسماء اللواتي كانوا سندا في الدنيا و لا

أحصي لهما فضلا

إلى كل من أحبني بصدق و إلى جميع أساتذتي و أصدقائي و أقربائي

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع آملة بأن يعود بالخير و المنفعة إلى الجميع .

زياني فاطيمة الزهراء

مقدمة

مقدمة:

دخلت إشكالية الانتقال بقوة في ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين ،لكن الظهور الحقيقي لحركات الانتقال بدأت مع قيام الثورات الغربية خاصة الأوروبية ،حيث تعتبر الثورة الفرنسية أول نموذج للانتقال الديمقراطي ،وكذلك التجارب الديمقراطية العريقة خاصة بريطانيا و أمريكا الذي عرفت موجات رئيسية في التحول إلى الديمقراطية ،وقد حدد هنتغتون ثلاث موجات في العالم،تمثلت الأولى في الثورتين الفرنسية والأمريكية والموجة الثانية التيبدأت بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت قصيرة أما الموجة الثالثة التي انطلقت منذ منتصف سبعينات القرن العشرين من جنوب أوروباواستمرت التحولات الديمقراطية خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوربا ،وحتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم هذه الموجة من الانتقالات جعلت المطلب الديمقراطي مسالة ضرورية مست المجتمع العربي الجزائر تونس ليبيا والمغرب وهذا الأخير الذي يطرح إشكالية الانتقال الديمقراطي الذي ظل الكلام حوله سواء على مستوى النقاش الفكري أو السياسي في تراجع منظور، وهذا ما سوف نتطرق إليه في مذكرتنا هذه.

1. أهمية الموضوع:

عرفت دولة المغرب موجة الانتقال الديمقراطي في ظروف غامضة داخلية وخارجية وقد تبنت النظم السياسية في هذه الدولة إستراتيجيات مختلفة لدعم عملية الانتقال الديمقراطي من بينها الإستراتيجية المؤسسية، وسنحاول في هذه الدراسة التعرف على الإصلاحات الدستورية والمؤسسية لعملية الانتقال الديمقراطي في المغرب.

2. مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة تدفع الباحث لاختيار موضوع بحثه منها ما يتعلق بالجوانب الموضوعية وكذلك ما يندرج تحت مبررات ذاتية.

1.المبررات الموضوعية:

إن إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب تحتل أهمية بالغة لدى المختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لذا نحاول تتبع أداء النظام السياسي المغربي في الأخذ بالتعديلات الدستورية والمؤسسية لعملية الانتقال الديمقراطي والعمل على المحافظة على هذا الانتقال ومحاولة تطويره وترسيخه.

2. المبررات الذاتية:

إن أي بحث علمي لا يدخل من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى إنجازه ولعل ما يدفعني إلى إنجاز هذا الموضوع إشباع فضولي هو عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب والإستراتيجية الدستورية والمؤسساتية التي تم تبنيها لتحقيق هذا الانتقال وكذا التعديلات التي تم الأخذ بها للحفاظ على مسار الديمقراطية في محاولة لتطويرها.

3. أدبيات الدراسة :

إن موضوع عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب من المواضيع الحديثة نسبياً، والكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لهده الظاهرة و دراستها سواء على المستوى النظري أو التطبيقي قليلة إن لم تكن نادرة و عليه واجهت صعوبة في إيجاد المعلومات ونتيجة لمحاولتي المتواضعة تحصلت على دراسات قليلة من بينها:

الدراسة الأولى: نتناول فيها كتاب من تأليف صامويل هانتجتون تحت عنوان الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخرالقرن العشرين "و الصادرة في 1991، يتناول هذا الكتاب ظاهرة التحول إلى الديمقراطية و ذلك بتحديد معنى الديمقراطية بإيجازإضافةإلى علاقة التحول الديمقراطي بالنمو الاقتصادي و المجتمع المدني و الثقافة السياسية ...الخ . كما يقدم الكاتب تحليل لأسباب و شروط لقيام النظام الديمقراطي في دولة ما، و الإجراءات التي تتبعها الديمقراطية حديثة النشأة في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية، و تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التي تتناول التحولات الديمقراطية.

الدراسة الثانية: نتناول كتاب من تأليف مارينا اوتاواي، ميريديث رايلي تحت عنوان المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، يتناول هذا الكتاب أهمالإصلاحات الدستورية و السياسية التي تميز مؤشرات الانتقال الديمقراطي خلال عهد كل من الحسن الثاني و محمد السادس بالإضافةإلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الملك لتشجيع عملية الديمقراطية .

4.الإشكالية:

مست عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب بدرجات متفاوتة، تسببت فيها عوامل داخلية وخارجية هدفت إلى تفعيل الأنساق الحقوقية وخاصة المتعلقة بمبادئ وأدوات التمكين السياسي عبر الأطر الدستورية بغية بناء مؤسسات سياسية فعالة قادرة على الجمع بين الأصالة والمعاصرة في مجتمع دولي يتسم بالحركية والتغيير، من هذه المنطلقات يمكن صياغة الإشكالية التالية:

5.حدود الإشكالية:هل يمكن إعتبار الاصلاحات السياسية والقانونية مؤشر لعملية الانتقال الدمقراطي للمغرب ؟

أ. المجال الزمني:

حددت الإطار الزمني للدراسة بالفترة الممتدة من 1990الى غاية 2011.

ويعود سبب اختيار هذه الفترة إلى أن المغرب منذ بداية التسعينيات عرف إصلاح هرمي من الأعلى إلى الأسفل مما احدث بعض التغيرات الايجابية.

ب. **المجال المكاني:**

تعتبر المغرب من بين دول العالم التي مستها موجة الانتقال الديمقراطي، ومن أجل مواكبة هذه الموجة تم مباشرة مجموعة إصلاحات سياسية وقانونية سنحاول دراستها وتحليلها.

ج. المجال الموضوعي:سنحاول في دراستنا التركيز على أهم الإصلاحات السياسية و الدستورية لتحقيق الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي في المغرب.

د. التساؤلات الفرعية:حتى يتيسر لنا الإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

1. هل يمكن اعتبار الإصلاحات السياسية و الدستورية مؤشر لعملية الانتقال الديمقراطي في المغرب ؟
2. هل يمكن استمرار الديمقراطية في ظل وجود معوقات الانتقال الديمقراطية ؟

و. الفرضيات الفرعية:للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

1.أخذت المغرب العديد من مؤشرات الانتقال الديمقراطي كالانتخابات و الإطار الدستوري و المؤسسي و المجتمع المدني ، لكنها غير قادرة على تطبيق هذه المؤشرات لوجود حواجز عديدة. 2.تنوع المعوقات تحد من تحقيق ديمقراطية حقيقية في المغرب ؟

6. الإطار المنهجي:

سنعتمد في هذه الدراسة على المقترب المؤسسي الذي يهتم بدراسة المؤسسات السياسية وأنماطها وآثارها على النظام السياسي والمجتمع، ومن ثم الدستور كأداة ضابطة للسلطات الثلاث، وسنستعين بالمنهج التاريخي لتغطية جوانب البحث، وتتبع التطور التاريخي للإطار الدستوري والمؤسسي لعملية الانتقال الديمقراطي في المغرب.

7.تقسيم الدراسة (خطة البحث):

انطلاقاً من الإشكالية والفرضية المطروحة عمدنا إلى تصميم الدراسة وفق الخطة التالية:

مقدمة:

تتضمن الدراسة فصلين يتعلق الفصل الاول بالجانب النظري للديمقراطية والانتقال الديمقراطي حيث يعالج مبحثين: المبحث الأول يتناول ماهية الديمقراطية من خلال التعريف بالديمقراطية وأهم وسائلها وصورها ، بالإضافة إلى أسس ومقومات الديمقراطية وأخيرا أهم طروحات دراسة الديمقراطية ، أما المبحث الثاني يتناول معنى الإنتقال الديمقراطي وأشكاله، ثم تمييزه عن بعض المفاهيم المشابهة له بالإضافة إلى شروطه وأخيراً معوقات الانتقال الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة آليات الإنتقال الديمقراطي في المغرب حيث يعالج ثلاثة مباحث:

يختص المبحث الأول بدراسة أهم الدوافع التي ساهمت في عملية الإنتقال الديمقراطي التي تتحدد بين عوامل داخلية و خارجية ،أما المبحث الثاني خصص لدراسة مؤشرات الانتقال الديمقراطي في الدولة محل الدراسة من خلال ثلاث مؤشرات تمثلت في الاطار الدستوري والمؤسسي،المجتمع المدني ،الانتخابات ،أما المبحث الثالث اهتم بدراسة معوقات وآفاق الإنتقال الديمقراطي بالمغرب ، مع التطرق في الأخير إلى الخاتمة والخروج بتوصيات .

الفصل الأول:
التأصيل النظري
للديمقراطية
والانتقال الديمقراطي

تمهيد:

يتمحور البحث حول عملية الانتقال الديمقراطي حيث شهدت الساحة السياسة خلال العقدين الأخيرين العديد من التطورات السياسية والتي تعبر عن تغيير سياسي واجتماعي جلب ويجلب كثيراً من الاهتمام العلمي لما يشير من إشكاليات معقدة ابتداءً من الخلاف على مفهوم الديمقراطية ذاته التي ما زالت شعاراً يرفع على نطاق واسع ومفهوم يكتنفه الغموض بالإضافة إلى مجموعة الأسس والمقومات التي تقوم عليها الديمقراطية حيث لا نقول لنظام حكم قائمة إذا انتقص من حدها الأدنى تحت أي مبرر، حيث نقول أن دولة ما قد انتقلت إلى نظام حكم ديمقراطي وبدأ انطلاق الانتقال الديمقراطي ومن هذا المنطلق قسمت هذا الفصل إلى مبحثين حيث أن المبحث الأول يختص بإجلاء مفهوم الديمقراطية عبر معرفة معناها ومن خلال ذكر أشكال وصور الديمقراطية وأهم الأسس والمقومات التي تقوم عليها الديمقراطية أما المبحث الثاني تطرقت إلى ماهية الانتقال الديمقراطي انطلاقا منمعنى الانتقالل الديمقراطي وأشكاله التي تعددت تعارفه بتعدد دارسيه كما تعددت أشكاله بتعدد أنماطه.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية

في هذا المبحث نتناول مفهوم الديمقراطية الذي حضي بكم هائل من التعارف ربما لا يفوقه في العدد أي مصطلح آخر، إلا أنه يفتقر إلى تعريف دقيق يمكن أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان، وهذا ما سوف نتناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول :تعريف الديمقراطية.

المطلبالثاني :وسائل وصور الديمقراطية.

المطلب الثالث :أسس ومقومات الديمقراطية.

المطلب الرابع:طروحات دراسة الديمقراطيه.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

لقد تضافرت تعريفات القواميس والكاتبين على أن الديمقراطية كلمة يونانية الأصل، وهي مكونة من كلمتين، أضيفت إحداهما إلى الأخرى.

الأول «Demos» وتعني الشعب، وكلمة «Crates» أي "حكم" أو سلطة، وبالتالي يتجسد معناها في حكم الشعب أو سلطة الشعب،وعلىذلك فالديمقراطية هي ذلك النظام الحكم من أنظمة الحكم الذي يكون الحكم فيهأو السلطة وسلطةإصدار القوانين والتشريعات من حق الشعب أوالأمةأو جمهور الناس.[1]

وعليه يمكن القول أن لفظ ديمقراطية أصلها كلمة يونانية مركبة من لفظين،ونلاحظ أن هذه الكلمة قد تمت استعارتها واستعمالها في باقي اللغات الأخرى ومنها العربية،فكلمة ديمقراطية غير عربية في الأصل بل تمت عملية استعارتها من اللغة اليونانية القديمة واستخدامها في الدراسات العربية. [2]

أما إذا بحثنا في التعريفات التي جاء بها الفقهاء للديمقراطية فلا مجال لتعدادها أو حصرها، ولكننا حاولنا تصنيفها إلى مجموعات تتفق أو تدور حول فكرة معينة بغية الوصول إلى تعريف جامع مانع لهذه الكلمة قدم جوزيف شوم بيتر صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية الذي سماها "بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية" والتي كانت تعرف الديمقراطية بأنها(إرادة الشعب المصدر،المصلحة العامة،القرض)كما قام شوم بيتر بتطوير اسماه "نظرية أخرى للديمقراطية" وقال أن النهج الديمقراطي هي اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات .

يقدم هذا التعريف الإجرائي للديمقراطية علامات مميزة تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية وبالمقارنة بين النظم وتحليل مدى تحول الانظمة الى

---

[1]: محمد شاكر الشريف ، حقيقة الديمقراطية ، (دط) ، (دس)، ص4 .

[2]: احمد صابر حوحو،مبادئ و مقومات الديمقراطية،مجلة المفكر العدد الخامس،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص312

الديمقراطية او كلها.[1]وبعبارة أخرى أكثر اختصاراً يعرفها البعض أنها حكومة الشعب بواسطة الشعب، وهو نفس المعنى الذي قدمه أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الـ18، وهو الرئيس أبراهام لتكولن بقوله: «الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب».[2]

كما يرى التوجه الليبرالي أن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم شامل،نهج حياة ينبض في كافة شرايين المجتمع في تربية الطفل وحقه في التعبير عن نفسه والمعاملة الإنسانية،في السلوك اليومي،في الاعتراف بالآخر في إطلاق العقلانية وعدم الحجر على العقل،في توزيع الثروات،في الحقوق الجماعية والفردية،في المشاركة الشعبية،.....الخ.
وبالتالي فالديمقراطية تنظم وتضبط التناقضات بين الأفراد،بين الجماعات ،الشعب و الحكم الوعي التقليدي والنقدي ،بما يكفل السوائية القانونية والكرامة الإنسانية وإنهاء الاستغلال والاحتكار ،وتحقيق العدالة،الخوف،الاغتراب،العبودية،.....الخ.[3]

كما وضعت ايضا المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مفهوما عمليا مفيد لمصطلح الديمقراطية حيث انها نظام سياسي يخضع فيه اتخاذ القرار العام للرقابة الشعبية حيث يمتلك جميع المواطنين حقوقا متساوية للمشاركة في هذه العملية،كما يتعلق بناء الديمقراطية بتكوين الظروف التي تسمح بممارسة مبادئ الديمقراطية،ولكن تكون هذه الجهود فاعلة،وتستغرق عملية الديمقراطية وقتا طويلا من اجل تحقيقها.
اما التعريفات الأخرى للديمقراطية هناك ثلاث تعريفات وضعتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وهما:
1: ينظر التعريفات الإجرائيةإلى الديمقراطية ضمن إطار بعدين اثنين هما

[1]: صامويل هانتغتون ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1991، ص 64، 65، 66 .

[2]: داود الباز ، النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006، ص 196.

[3]: أحمد قطامس ، سؤال الديمقراطية مقاربة ، مركز أحياء التراث العربي ، فلسطين المحتلة ، العدد 114 جويلية 2003 ، ص 3 ، 4 .

المنافسةوالمشاركة.

2:تصنيف التعريفات الليبرالية مراجع لحماية الحقوق السياسية والمدنية وهي بمثابة معايير للديمقراطية،وتحتوي هذه التعريفات على بعد مؤسساتي وبعد آخر يتعلق بالحقوق.

3: ة توسع التعريفات الموضوعية للديمقراطية أنواع الحقوق التي ينبغي على الديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[1]

أما الديمقراطية في أضيق معانيها تعني قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسة، فالديمقراطية هنا تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو، تعمل وفق إرادته، وتحت رقابته، ثم يكون له بعد ذلك حق بتكليفها بالاستمرار في الحكم أو اختيار حكومة أخرى في نهاية مدة محددة.[2]

كما يعرفها الدكتور جمال علي زهران على أنها"أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشر بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة أو قناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة،وان السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأإلى واقع حي متجدد كتعدد الأحزابوالأفكار وكل ما من شانه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة.[3]

كما وضع المؤلف معتز بالله عبد الفتاح مفهوما إجرائياللديمقراطية تضمن مؤشرات ستة هي حق التصويت للجميع ،والمناقشة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، واحترام الحقوق المدنية،وتعدد مراكز صنع القرار، وقبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية،وأصوات الناخبين هي مصدر الشرعية.[1]

---

[1]: تقرير : الديمقراطية في التطوير والتنمية ، مشاورات عالمية حول دور الإتحاد الأوربي في بناء الديمقراطية ، تقرير من إعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، الطبعة الأولى ، 2009 المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، السويد ، ص 17-18.

[2]: أحمد طلعت ، الوجه الآخر للديمقراطية ، الطريق للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1990 ، ص 25.

[3]: جمال علي زهران ،الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ، مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، افريل 2005 ، ص 35.

[1]: معتز بالله عبد الفتاح ، المسلمون والديمقراطية ، دراسة ميدانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط1 ، 2008 ، ص2.

كما تعني الديمقراطية في نظر دائرة المعارف الأمريكية: «الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية الليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام، كما أن هناك الديمقراطيات غير السياسية وهي الديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والشعبية.[2]

وانطلاقاً مما سبق يتضح لنا أن الديمقراطية مفهوم تاريخي، اتخذ صوراً و وسائل متعددة في سياق تطور المجتمعات.

المطلب الثاني: وسائل وصور الديمقراطية

الديمقراطية كنظام تهدف إلى مشاركة الشعب في الحكم بطريقة مباشرة ، أو بطريقة التمثيل النيابي، بحيث تستخدم العديد من الوسائل كالانتخاب و الحقوق المدنية والسياسية التي تمكن الأفراد من التعبير عن آراءهم بحرية وممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية، مما يوفر الحرية السياسية التي تخول لأفراد الشعب التعبير عنآراءهم.

نلاحظ أن الوسائل التي تتحقق بها الديمقراطية قد تطورت، حيث هناك رقابة الرأي العام وإنشاء برلمان منتخب بواسطة الشعب، حيث هذه الرقابة هي التي تميز أنظمة الحكم الديمقراطية عن الدكتاتورية بواسطتها تتحقق رقابة الشعب، ومدى احترامها للحريات وتحقيق المساواة السياسية.[3]

وعليه يمكن القول انالديمقراطية إذن لها بعض الوسائل التي تهدف من وراءها إلى ضمان حسن استخدام الشعب لسيادته، كالانتخاب والاستفتاء الشعبي، والاعتراض الشعبي وغيرها، ولكن هذه الوسائل تبقى حبراً على ورق ما لم تجعل الحكومة نفسها مسئولة عن

[2]: محمد سليم محمد غزوي ، نظرات حول الديمقراطية ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الأردن ، 2000 ن ص ، ص 09 ، 10

[3]: نفس المرجع ، ص 09 .

ضمان حسن تطبيقها، لأنها ظاهرة من ظواهر السياسة تتطلع إليها الشعوب وتضحي في سبيلها، وعلى كل جيل أن يدافع عنها ويحرص على تطبيقها.[1]

أما فيما يخص بتطبيقات الديمقراطية،أو بتعبير آخر صور وأشكال الديمقراطية تمثلت فيما يلي:

1. الديمقراطية المباشرة:

يقوم هذا النوع من الديمقراطية على اضطلاع المواطنين بالحكم وما يتصل به من ادوار التشريع والتنفيذ مباشرة دون وسطاء أو ممثلين،ومن سلبياتها أنها لا تصلح إلا لعدد قليل من المواطنين.[2]بمعنى انه إذا زادت نسبة عدد السكان واتسعت الرقعة الجغرافية فانه يستحيل تطبيق هذه الصورة من الديمقراطية بالإضافة إلى تعقد أمور الحياة العصرية.

2. الديمقراطية التمثيلية:

تقومعلى اختيار الشعب لممثلين عنه من خلال انتخابات دورية يباشرون باسمه سلطة تشريع القوانين واختيار الحكومة ورقابتها وقد ينتخب الشعب مباشرة رئيس السلطة التنفيذية كما يحدث في الأنظمة الرئاسية خصوصا،وهذا النمط من الديمقراطية يعرف على انه الأكثر واقعية ،حيث يعمل به في جل دول العالم اليوم.[3]

3.الديمقراطيةالشعبية: ظهرت هذه الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي سابقا ،حيث لا تعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ولا تعترف بالتعددية السياسية على أساس وحدة السلطة والمصلحة التي يقوم عليها الحزب الواحد،وتأخذ بالمساواة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ، من جهة أخرى تضحي بالحريات السياسية و الشخصية ما يجعلها عرضة

---

[1]: داود الباز ، النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية ، ص 197.

[2]: العربي صديقي ، البحث عن ديمقراطية عربية ، الخطاب والخطاب المقابل ، ترجمة محمد الخولي ، عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2007 ، ص 53

[3]: عبد القادر رزيق المخادمي ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والقومي البناءة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007 ، ص 100.

للنقد على أساسأنها تغيب المشاركة الشعبية في بلورة الخيارات السياسية واعتماد التعبئة بدل الحوار.[1]

4. ديمقراطية المشاركة:

يرى عبد الغفار رشاد القصبي أن ديمقراطية المشاركة تتعلق "بمطالب المشاركة على مستوى قومي كلي أو محلي جزئي ،للتداول حول البدائل المختلفة والرؤى المتنافسة،ومن شان ديمقراطية المشاركة تحقيق مظاهر عدم المساواة في المجتمعات الحديثة"[2] حيث هناك فكرة تؤطر هذه الممارسة أطروحة "يورعن هابر ماس" الذي يدعو إلى ا فكرة المجال العام لان الديمقراطية التقليدية التي تعتمد على البرلمانات والأحزاب،لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرارات الجماعية،ومن ثم ينبغي إصلاحها بتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية[3] يتضح مما سبق أن الديمقراطية غاية في جد ذاتها لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسية التي يتطلع المجتمع إليها ويسعى لتحقيقها، كما أنها وسيلة في نفس الوقت من خلال الأسس والمقومات التي تملكها هذه القيمة لواقع فعلي وحقيقي.

المطلب الثالث: أسس ومقومات الديمقراطية

لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية، ما لم يتم تكريس مجموع المبادئوالمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم، وعليه سنتناول في هذا المطلب مجموع المبادئ التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي .

---

[1]: علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، في إبراهيم سعد الدين وآخرون ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، ط3 ، 2002 ، ص ، ص 45 ، 46.

[2]: عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص 161.

[3]: أنتوني غيدنز ، علم الاجتماع مع مداخلات عربية ، ترجمة وتقديم فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، 2005 ، ص 726 .

يرى لاري دايموند أن مبادئ الديمقراطية تتمثل في[1]:

1:وجود منافسة واسعة مهمة بين الأفراد والجماعات المنظمة خاصة الأحزاب السياسية دون اللجوء إلى القوة .

2 :المشاركة السياسية بدرجة كبيرة في اختيار الحكام والبرامج السياسية،عبر انتخاباتنزيهة ومنتظمة.

3:مستوى كافي من الحريات المدنية والسياسية ضمانا لاستقامة المنافسة والمشاركة السياسية.

كما ركز روبرت دال على المقومات المؤسسية،بتأكيده على:1[2] :انتخابات حرة عادلة،ودورية لتبوئ المناصب السياسية والاضطلاع بوظيفة التمثيل.

2:حرية التعبير وإيجاد مصادر بديلة أو مستقلة لإبداء الرأي وتلقي المعلومات.

3:الحق في التنظيم المستقل عن الحكومة للنشاط في الميادين المختلفة بما في ذلك إنشاء أحزاب سياسية.

4:إقرار مبدأ المواطنة الشاملة الذي لا يقصي أي بالغ مقيم في الدولة بصفة دائمة وخاضع لقوانينها من حقه في المساهمة لإرساء المؤسسات الديمقراطية.

كم يوجز روبرت دال أهم مميزات الديمقراطية فيما يلي:[3]

1: تساعد الديمقراطية على تجنب الحكم القاسي من الحكم المرد. 2:ضمان الحقوق الأساسية والحرية الشخصية لمواطنيها. 3: حماية المصالح الشخصية الأساسية.4:الحكومة الديمقراطية على إتاحة الفرصة للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات . 5:الحكومة

---

[1]: Larry dimond juanz Linz, seynuour martin lipset les paysen développent et l'expérience de la démocratie en développement et l'expérience de la démocratie, traduit par Brigitte pelorus Bernard Vincent, paris nouveaux horizons 1993 , P10

[2]: روبرت أدال ، عن الديمقراطية ، ترجمة احمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، ط1 ، القاهرة ، 2000 ، ص ، ص 81 ، 82 .

الديمقراطية تقدم اكبر فرصة لممارسة المسؤوليةالأخلاقية.6:تستطيع الديمقراطية أن تعزز التنمية البشرية بشكل أكمل من أي بديل آخر. 7:الحكومة الديمقراطية تشجع على درجة اكبر من المساواة السياسية.8:الدول الديمقراطية تتجه إلى أن تكون أكثر رخاء من الدول غير الديمقراطية.

وفي الاخير توصل المفكر الامريكي روبارت دال الى اعادة صياغة المبادئ في ظل الديمقراطية المعاصرة التي اطلق عليها نظام "حكم الاكثرية"،وتتمحور هذه المبادئ حول:

1: لا سيادة لفرد ولا لقلة من الشعب، إعادة صياغة لما يعرف بمبدأ سيادة الامة.
2:سيطرة احكام القانون بدلا من سيادة القانون.
3:عدم الجمع بين السلطات بدلا من الفصل بين السلطات.
4:ضمان الحقوق والحريات.
5:التداول على السلطة.[2]

وفي صياغ آخر يرى الدكتور "علي خليفة الكواري" أن المقومات العامة المشتركة لنظام الحكم الديمقراطي مايلي:1[3]:لاسيادة لفرد أو قلة والشعب مصدر السلطات: حيث يكون مصدر السلطة هو الشعب او لكثرة منه او لامحالة.
2: مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة:المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز.
3: قيام الأحزاب على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها :اي تكون ضامنة للممارسة الديمقراطية في الدولة.
4:مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد:يتجسد في دستور ديمقراطي ملزم لكل مواطن حاكما كان او محكوم.

[2]: علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ص ، ص 45 ، 49 .

[3] : علي خليفة الكواري ، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية ، 08-12-2012 ، ص 05.

ومما سبق نستنتج أن من أهم الركائز والمقومات الديمقراطية حيث أن هذه الأخيرة في بدايات ظهورها كانت عبارة عن أفكار فلسفية، ومن ثم في بادئ الأمر كانت مذهباً وأفكاراً فلسفية، لتصبح مذهباً سياسياً ومنهجاً ونظام حكم قائم على أساس مشاركة الشعب في إدارة الدولة بمختلف طرق ووسائل المشاركة الشعبية، في ظل نظم دستورية وقواعد قانونية معينة.

المطلب الرابع: أطروحات دراسة الديمقراطية

هناك اختلافات في النظرة إلى الديمقراطية والتي ولدت بدورها تيارات فكرية واجتماعية مختلفة، حيثللديمقراطية معاني ومضامين مشتقة من منطلق الأيديولوجية،إذ كل أطروحة تنطلق من خلفية دينية أو إيديولوجية معينة.

أولا:الطرح الليبرالي للديمقراطية

عرف الديمقراطية على أنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة، عن طريق صراع تنافسي على الأصوات، وبين التركيز على النموذج وتعرف على أنها إجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه الحل الوسط والمنصف بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة، من خلال المساواة بين الأقلية والأكثرية واحترام الحقوق والحريات للأفراد.

والديمقراطية الليبرالية مشتقة من الفكر الليبرالي الاقتصادي الذي يرتكز على المبادئ التالية:

1. احترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في إطار الحرية الاقتصادية.
2. الدعوة إلى المنفعة العامة.
3. الربح هو الغاية العظمى للنشاط الاقتصادي.[1]

وعلى أساس هذه المبادئ تبلورت الديمقراطية الليبرالية والتي تقوم على المبادئ التالية:

[1]عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى، الطبعة الأولى، سوريا، 2002، ص44.

1. الحرية والمساواة بين الشعب.
2. المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال توزيع السلطة.
3. وجود تعددية بقدر ما يبررها، ويعيد إنتاجها، وحسب تعدد الآراء والعقائد.

إن الديمقراطية الليبرالية حسب اعتقاد مناصريها، هي نظام حكم، وطريقة حياة تعتمد على الرؤوس بدلاً من قطعها أو كسرها، وهي طريقة لحسم الصراع بين المطالبين بالحصول على السلطة أو الوصول إليها، دون اللجوء إلى العنف والإرهاب... وهي تعتمد على الحجة والإقناع وعدد الأصوات وليس على السيف.[2]

ثانياً. الطرح الماركسي لدراسة الديمقراطية

جاء رداً على الطرح الليبرالي الذي جسد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة الكادحة، وبالتالي خلق تناقص داخل المجتمع، فشعار "دعه يعمل دعمه يمر"، للمفكر "آدم سميث" خلق الكثير من البؤس والحرمان للطبقات الكادحة بينما المالكة ازدادت رفاهية.

هذه الوضعية وحسب الجدلية التاريخية الديالكتيك والتي وضعها "كارل ماركس" و"أنجلز" وغيرها تولد عنها صراع التضاد بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي قيام ثورة بروليتارية التي قلبت موازين القوى داخل المجتمع.[1]

ثالثاً: الطرح الإسلامي في دراسة الديمقراطية

تحتوي الشريعة الإسلامية على مبادئ واضحة فيما يخص الديمقراطية، وما تنادي به من شعارات هي موجودة في الشريعة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان وحرياته أو كيفية تدبير أمور الدولة وتسييرها.

1. حقوق الفرد وحرياته:

[2]علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ص ، ص 64 ، 67 .

[1]: عبد الله ساقوا، الاقتصاد السياسي الجزائري، دار العلوم للنشر، 2004، ص113.

1.1. حق المواطنة: فنجد الإسلام تجعل من سكان دولته على نوعين: المسلمين وأهل الذمة، أما السكان المسلمون: فيقول فيهم القرآن الكريم: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَـئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُواْ**﴾.[2]

توضح هذه الآية أساسين للمواطنة: الإيمان وسكن دار الإسلام أو الانتقال إليها، حيث إذا كان المرء مؤمناً ولكنه ما ترك تابعيه دار الكفر أي لم يهجرها ولم يستوطنها فلا يعد من أهل دار الإسلام، أما المؤمنون الذين يقطنون في دار الإسلام سواء ولدوا فيها أو انتقلوا إليها من الكفر فهم من أهل الإسلام متساوون معهم في حقوقهم.[3]

وأما أهل الذمة فيقصد بهم جميع أولئك الذين يقطنون داخل حدود الدولة الإسلامية من غير المسلمين، ويقرون لها بالولاء والطاقة وهؤلاء يضمن الإسلامي المحافظة على دياناتهم، ويمنح لهم جميع الحقوق كغيرهم من المسلمين، وفوق كل ذلك يعفيهم من تبعة الدفاع عن الدولة.

2.1. حق المواطنين في المحافظة على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، وهذا ما أوضحه الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا».

3.1. الحق في المحافظة على حرياتهم الشخصية.

4.1. الحق في إبداء الرأي، وقد عبر عن هذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «وليت عليكم ولست بخيركم أطيعوني ما أطعت الله فيكم».

5.1. الحق في المساواة في قول عمر بن الخطاب: «متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».[1]

1.2. أما فيما يخص تدبير وتسيير شؤون الدولة فيكون وفق ما يلي:

---

[2]: سورة الأنفال، الآية 72.

[3]: أبو الأعلى، المورودي، تدوين الدستور الإسلامي، ، شركة شهاب، الجزائر، دط، دس، ص ، ص68 ، 70.

[1] : نفس المرجع ، ص72-75.

* **مبايعة الرئيس:** فالإسلام لا يقر أبداً بمن يتولى الرئاسة عن طريق القوة، وإنما يكون ذلك عن طريق البيعة (الانتخاب) يقول الله عزوجل: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾.[2]

فالرئيس يتولى النظر في أمور المسلمين ولكن ليس بمفرده بل يجب عليه استشارة أهل الحل والعقد في كل الأمور، والأخذ برأي الأغلبية لتحقيق الإجماع (أعضاء المجلس الشورى).

* **وهذا ما تضمنه مبدأ الشورى:** إذ استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى المناسبات قائلاً: «دلوني على رجل استعمله في أمر قد داهمني، فقولوا ما عندكم فإني أريد رجلاً أستعمله في أمر فإذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنه أميرهم، وإذا كان فيهم هو أميرهم كان كأنه أحد منهم».

وعلى هذا الأساس، فإن جوهر الديمقراطية بالمنظور الاسلامي فانه يعني ان يختارالناس من يحكمهم ويسوي شؤونهم وامرهم والا يفرض عليهم حاكما او نظاما ،وامتلاكهم لحق محاسبة الحاكم ومقاضاته ،وحق عزله وتغييره ،والا يساق الناس بغير رضاهم او مناهج اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او سياسية معينة،واذا عارضهم بعضهم كان جزاءهم التشديد والتنكيل.[3]

[2]: سورة الفتح، الآية 10.

المبحث الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي

أصبح مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي في السنوات الأخيرة،مما أدى إلى تعدد التعارف والخلاف عليها،فنجده تارة يعرف بالانتقال وتارة أخرى بالتحول،حيث خضع هذا المفهوم لمحاولات معمقة للتأصيلألمفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع،الذي فرض المزيد من الاهتمام بتأصيله ، ولهذا سوف نتناول مفهوم الانتقال الديمقراطي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :معنى الانتقال الديمقراطي وأشكاله.

المطلب الثاني : تمييز الانتقال عن بعض المفاهيم المشابهة .

المطلب الثالث : شروط الانتقال الديمقراطي.

المطلب الرابع :معوقات الانتقال الديمقراطي .

المطلب الأول: معنى الانتقال الديمقراطي وأشكاله

قبل التعرض لمعنى الانتقال الديمقراطي سنحاول التعرف في البداية لمعنى الانتقال، وبعدها بمعنى الديمقراطية، وصولاً إلى تعريف الانتقال الديمقراطي.

فالانتقال في معناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلاً فانتقل،[1] مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايراً للأول في صفاته وخصائصه.

أما كلمة ديمقراطية ومدلولها فترجع إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية.[2]

إلا أن الاستخدام الحديث لما يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن 18.[3]

وخلال النصف الثاني من القرن 20 عرفت مجموعة من دول العالم متسمة بأنظمة سياسية غير ديمقراطية تحولات مهمة على مستوى أنظمة الحكم فانتقلت من أنظمة شمولية دكتاتورية وغير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية.

وقد سميت موجات التحولات هاته بالانتقال الديمقراطي وظهرت في هذا السياق مجموعة من الدراسات والأبحاث حاولت إيجاد تعريف وفك لرموز هذا التحول أو الانتقال الديمقراطي، فما المقصود بالانتقال الديمقراطي.

---

[1]: ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، بيروت ، ص ، ص 29، 45.

[2]: عبد الكريم غلاب، دفاع عن الديمقراطية، (د، ط)، (د، س)، ص10.

[3]: صامويل هانغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20،مرجع سبق ذكره ، ص64.

يقصد بالانتقال الديمقراطيtransition democratiqالمرور من مرحلة الى اخرى عبر اسلوب جديد في ادارة دفة الامور.[1]

وهناك تعريفان للانتقال الديمقراطي:

التعريف الشكلي:الانتقال من حالة اللاديمقراطية الى حالة الديمقراطية بمعنى الانتقال من نظام سياسي مغلق الى نظام سياسي مفتوح،يفرض التداول على السلطة.

اماالتعريف الاجرائي للانتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام سياسي يسود فيه الحكم الفردي الاستبدادي الى نظام سياسي يتم فيه اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة تنافسية وعادلة بحيث تكون قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة.[2]

بينما ذهب برهان غليون إلى اعتبار أن المقصود بالانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى المواجهة ،ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي يتشكل انطلاقاً من جملة من المقومات والعناصر يمكن إجمالها في:

1. ضمان مجموعة من الحريات والحقوق في بعدها الخاص أو العام.
2. توسيع مجال المشاركة السياسية.
3. التقليل من حدة الانشقاقات والصراعات بين الفرقاء.
4. تنمية منطق التراضي والتحالف والتنازلات المشتركة من أجل المصلحة العامة للبلد.

[1]: مساعيد فاطمية ، دفاتر السياسة والقانون ، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، نماذج مختارة ، عدد خاص أفريل 2011، جامعة ورقلة ، ص215.

[2]: عبد الآله سطي ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية ، ص ، ص 2 ، 3.

[3]:برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص40.

أما فيما يخص بأشكال الانتقال الديمقراطي، فقد ميز صاموئيل هنتغتون بين أربع أنماط لعمليات الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي التحول والتحول ألإحلالي، ثم الإحلال وأخيراً التدخل الأجنبي.

التحول: يتم تمييز التحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه، دون تدخل أي جهة كانت وتخص بالذكر المعارضة أو الشعب، وحسبه فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.[1]

التحول ألإحلالي: نتحدث عنه عندما تكون هناك مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مسلحة مشتركة بينهما الهدف منها حل النزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية.[2]

الإحلال: تنتج عملية تحول الديمقراطي نتيجة النمط ألإحلالي في الغالب عن عجز النظام التسلطي في مواجهة أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، في الوقت الذي تكون فيه النخب ترغب في الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة.[3]

التدخل الأجنبي: يتعلق الأمر هنا بتدخل قوى أجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضاً على مسألة الإعانات التي تمنعها دول أجنبية فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكل غير مباشر، مثل التدخل الأمريكي في العرق.

---

[1]: فوزنايف ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، 1990 على 2006، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط والتنمية السياسة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص93.

[2]: نفس المرجع ، ص94.

[3]: نفس المرجع ، ص95.

ويمكن أيضا تصنيف أشكال الانتقال الديمقراطي إلى :[1]

1:الانتقال التوافقي الذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القائمة وقوى التغيير .2:الانتقال ألاسترادادي حيث تقوم السلطة القائمة وبسرعة بتحويل مطالب الشعب .

3:الانتقال الجبري إن السلطة القائمة وبعد رفضها السابق للتغيير، ينتهي بها الأمر ومن دون حصول قناعة لديها إلى الرضوخ للتغيير.

المطلب الثاني: تمييز الانتقال عن بعض المفاهيم المشابهة.

يعتبر مصطلح الانتقال الديمقراطي من أهم المفاهيم التي يكتنفها الغموض فهناك تشابه موجود بين هذا المصطلح وبين العديد من المفاهيم،حيث سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت به كالتنمية السياسة، التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي، الانفتاح السياسي .....الخ.

1:**الانتقال الديمقراطي والتنمية السياسية:** كما سبق وقد اشرنا ان الانتقال الديمقراطي هو الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته الى نموذج سياسي او ديمقراطي في مؤسساته وممارسته،حيث لا يتوقف عن اثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين ،وترسيخها وتدعيمها وهو الامر الذي يتطلب تبني القواعد الحديثة على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما ،وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية في مجال التاطير والتوجيه والتعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها. اما فيما يخص مفهوم التنمية السياسية قد برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد،حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ،اي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات والمطالب المتزايدة لاشباع حاجات المجتمع ، ثم انتقل مفهومه الى حقل **السياسة** يهتم بتطوير البلدان غير الاوروبية تجاه الديمقراطية وعليه تعرف "التنمية السياسية بانها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب ،غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية"،بمعنى ايجاد

[1]: زين العابدين حمزاوي ، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب ، ص، ص 102-103.

دول ذات نظم تعددية على شاكلة النظم الاوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية،.....الخ[1]

وفي تعريف آخر نجد أن التنمية السياسية يقصد بها صيرورة معقدة تتضمن عدة مقومات تسمح بإنجاز تغييرات متعددة الأبعاد وفي مختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام حديث.[2]

وفي تعريف اخر للتنمية السياسيةهي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع ،وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر اسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره.[3] يؤكد هذا المفهوم ان التنمية السياسية تتضمن اشباع الحاجات والمطالب المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية على حد سواء ،انتشار السلطة وضرورة اقامة مؤسسات مركزية قادرة على تلقي وتجميع الاهداف والمطالب الواجب اشباعها ،كما ان لفظ التنمية يؤكد على عملية الاستمرارية والتطوير.

من خلال المفهومين يظهر لنا أن الانتقال الديمقراطي يشكل جزءاً من عملية التنمية السياسية لكنه يختلف من حيث الزمن والاستمرارية، والتنمية تحتاج لوقت أطول للوصول إلى نتيجة كما أنها تتميز بطابع الديمومة والاستمرارية، فالتنمية السياسية عملية وليست مرحلة،أما الانتقال الديمقراطي يقيد الزمن هدفه الوصول إلى مرحلة "الديمقراطية"

[1]: د.نصر عارف ، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ، بتصرف عن مجلة ديوان العرب ، القاهرة ، عدد حزيران 2008، ص ، ص 2 ، 3.

[2]: محمد ألرضواني ، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي ، الإتحاد الاشتراكي 2010/03/03ص 6.

[3]: بومدين هاشمة ، إشكالية التأهيل النظري والمتهجي للتنمية السياسية ، د.ط ، د.س ، ص14.

2: الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي

في ظل هذه الضجة من المصطلحات يصعب إيجاد شرح دقيق لمصطلح أدق خصوصاً إذا ما كانت هذه المفاهيم تقترب على مستوى المضمون وعلى مستوى الاسم وإتماماً لما سبق سنحاول الإحاطة بالمفهومين الإصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي .الاصلاح السياسي هو تطور وتكاثر قوى جديدة تقوم بدور إيجابي في تفعيل عملية التحول الاجتماعية والسياسية وهذا يؤدي الى نمو الوعي النقدي في أوساط النخب المثقفة والتنظيمات المهنية والنقابية .[1]

كما عرفه محمد سعيد أبو عمود الإصلاح السياسي القيام بعملية التغيير فأبنية المؤسسة السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي فالإصلاح هو تغيير من داخل نظام وآليات نابعة من داخل النظام.[2]

من خلال التعارف نجد أن المجتمع المدني يلعب دور فعال في تحريك عجلة الإصلاح السياسي ،لمواكبة نموذج ديمقراطي غربي .
الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرفه البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء و التدريجي للاوضاع ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما ،دون التنكر لما سبقتحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها،اما الانتقال الديمقراطي يعني المرور من مرحلة الى اخرى عبر اعتماد اسلوب جديد في ادارة الشأن العام ومثال على ذلك موريتانيا التي انتقلت من نظام عسكري إلى نظام

[1]: ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص 219.

[2]: محمد سعد أبو حمود ، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية ، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، 2004 ، ص 2.

سياسي برلماني يحتكم إلى أسس وقواعد النظام الليبرالي.[1]

المطلب الثالث: شروط الانتقال الديمقراطي

لاشك أن أي عملية تغييريه تحويلية واعية بغض النظر عما ترتبط به، تتطلب إعداداً مسبقاً وإبدالاً نوعياً في عمقه، يستدعي على شروط ووسائط، وهو وضع لا يختلف عن الديمقراطية وطرق الوصول إليها، فقد بات أي تحول ديمقراطي مرهون بوجود شروط مدعمة له اعتبرت أساسية لأي مشروع تغييري تكون لحظة الانتقال حلقة من حلقاته ومنطلقاً لبلوغه، تمثلت هذه الشروط فيما يلي.

1: الشروط الاقتصادية والاجتماعية

لقد أكد ادم سميث على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق،الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي،ومع هذه المعالجة برزت من خلال السياسي الأمريكي "lipset" أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعيةوفي صدد إثباته لتصوره هذا قام بتصنيف الأنظمة ما بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، واستبداديات غير مستقرة،وقارنها من خلال مؤشر الثروة والحضرية وكذا درجة التصنيع والتعليم باعتبارهم مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،فتوصل إلىأن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية.[2]

نفهم من ذلك أن المحدد الاقتصادي أكثرأهمية من المتغيرات الأخرى.
لم يكن Lipset هو وحده من ربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ففي دراسته المعنونة "الموجة الثالثة"، أثار هنغتون العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي وتوصلإلى نتيجة ، فحسبه للعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير على عملية التحول الديمقراطي.

[1]: أمحمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، كلية الحقوق المحمدية ، ص 1.

[2]: فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، 1990–2006، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

ولئن كانت هذه العوامل على حد ليبست بالفاصلة أو الحاسمة، إلا أنها على درجة هائلة من الأهمية، فقد أدت السرعة المفرطة إلى خلخلة الأنظمة الشمولية، كما كان لمستويات النمو المرتفعة أثر بالغ في تمهيد الطريق للديمقراطية.[1]

إذن يتضح لنا ان العلاقة بين الديمقراطية و النمو الاقتصادي علاقة متلازمة ومترابطة ،ويبقى من غير المستحيل تصور تحولديمقراطي في الدول الفقيرة المتخلفة والتي تعرف هشاشة بنيتها الاقتصادية وتوجد بمنأى عن التصنيع وفي وضع لا يسمح لها بالشروع في عملية الانتقال

أما فيما يخص بعلاقة الاجتماعي بالديمقراطية إن النمو الاقتصادي مع التقليل من حدة الفوارق والتناقضات الاجتماعية سيدفع الأفراد قاطبة إلى التجرد من الميولات التنازعية السلبية، وسيغلب الاتجاه في نفس الوقت نحو الاستعاضة عنها بأخرى أكثر توافقاً وهو الإطار الذي يمكن معه احتواء ديمقراطية، وهنا لا فرضية مفادها أن التحول نحو نظم حكم ديمقراطية يتأتى أكثر في ظل المجتمعات التي تؤمن بالتوفيق بين المصالح الاجتماعية وتحقيق التوزيع الاجتماعي العادل للثروة، ففي ظل المجتمعات التي يكتسح فيها الفقر فئات عريضة من الشعب لاشك أنه سيحول دون رحابة هامش التفكير في قضايا الحرية ويعقد الاهتمام بالشؤون المرتبطة بالنظام السياسي ما لم تحل أزمة التفاوت هذه.[2]

ومن هنا يبدو أنه كلما تحسنت البنية الاجتماعية وتحصنت من مختلف الاختلالات والتناقضات كلما كانت أكثر فاعلية واهتماماً بالشأن السياسي وكانت معها أكثر دفعاً وتسريعاً لوتيرة الانتقال.

[1]: صامويل هانغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20،مرجع سبق ذكره ، ص64.

[2]: بالخير أمحمد ، التحولات السياسية في الإتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية الوطنية ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر ، 2004 ، ص21.

وخلاصة القول فإن التنمية الاقتصادية إلى جانب النمو الاجتماعي سيبقيان أهمية بالغة في الترسيخ والتأسيس للديمقراطية وتجعل إمكانية رهن بتوافر شروط تحتيةمتكدرة لا محالة لافتراض إمكانية دونها.

2: الشروط السياسة والثقافية

الثقافة السياسةتعتبر من العوامل المهمة في دراسة علم السياسة ،وكان اول من استخدمها العالم الامريكي "الموند"حيث عرفها على " انها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والانماط السلوكية التى يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[1]ويعرفها "روي مكريديس" "انها الاهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"
اما صامويل بيير فيري :"انها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات ازاء الحكومة ،وكيف تتصرف ،وما يجب ان تكون عليه".[2]

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان هناك علاقة مترابطة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الديمقراطية لانه كلما زاد الوعي السياسي ونما زادت معه حظوظ وفرص التحول الديمقراطي.

وعليه الانتقال الديمقراطي يتطلب ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطن تنشئة سليمة ، وينتج عن ذلك المساواة والعدالة والحرية والولاء للمجتمع،والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها .

المجتمع المدنيالمجتمع المدنيعبارة عن تنظيم طوعي مستقل عن السلطة والمجتمع ،يسعى إلى تحقيق مصالح أفراده وله ادوار عديدة حيث يلعب كدور منافس للسلطة أو معارض لها يؤدي مصالح فئة معينة من المجتمع مثل النقابات ،ودور وسيط بين الدولة والمجتمع أي

[1]: محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة : كتاب قضايا منهاجيه ومداخل نظرية ، ط2 ، بنغازي ، 1998 ، ص 219.

[2]: عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، التنمية السياسية وبناء الأمة ، ط2 ، القاهرة ، 2006 .

علاقة الدولة بالمجتمع ،و وسيلة من اجل التدخل في شؤون بعض مجالات الحياة التي تعجز الدولة التدخل فيها.[1]

كما يرى سعد الدين إبراهيم في مقدمته التحليلية بعنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي" أن المجتمع المدني يتكون من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط.[2]

وأما العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطيةفان عبارة عبد الحميد الأنصاري تدل على ذلك ، إذ يقول: «المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية وهما أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي الحرية... لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون الأب... أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار ويجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداء».[3]

وعليه فان المجتمع المدني له علاقة متماسكة مع الديمقراطية من خلال تعزيزها والمحافظة عليها ،وكذا تعزيز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا.

المطلب الرابع: معوقات الانتقال الديمقراطي

إن توفير الشروط السابقة لا يؤهل بالضرورة لتحقيق التحول الديمقراطي، ما لم يتم معالجة مجموعة من المشاكل، ولكن قبل الحديث عن العوائق يجب تصحيح بعض المفاهيم التي ترسخت في الأذهان، والتي تعتبر في حد ذاتها عراقيل، فالموقف الأيديولوجي يرى

[1]: مرسي مشري ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية ، في الجزائر : واقع وتحديات ، فرع العلوم السياسية كلية العلوم القانونية والإدارية ، الجزائر في 20 أوت 2008 ، جامعة شلف ، ص ، ص 5 ، 6.

[2]: صامويل هاتغتون ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

[3]: بالخيرة محمد ، التحولات السياسية في الإتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

الديمقراطية مفتاح لحل المشكلات، ففكرة الديمقراطية تطلع اليوم بالوظيفة نفسها التي أطلعت بها في طور فائت فكرة الثورة فالديمقراطية تعمل كمطلب فهي الشرط السابق لكل شرط، فيجب الوعي بأن الديمقراطية لا تصلح بأن تكون نقطة انطلاق بقدر ما تشكل نقطة وصول،وعليه يمكننا الحديث عن العوائق التالية:

عوائق خارجية

تتمثل في البقاء الاستعماري طويل الأمد الذي شكل إرثا تاريخيا ثقيلا لعب دور في تعطيل الانتقال إلى الديمقراطية ،بالاضافهإلى الاحتلالات العدوانية المتكررة ضد الوطن العربي التي عطلت السير في طريق التقدم الديمقراطي وكذا الصراع العربي الاسرائيلي الذي عرقل التطور الديمقراطي في العديد من البلدان العربية مثل مصر، سوريا، لبنان ،العراق. كما يمكن الاشارة الى الحروب والنزاعات الحدودية كغزو العراق للكويت ،النزاع الجزائري المغربي ،الصراع العربي الاسرائيلي ،التي ساهمت في تبديد الكثير من الاموال.الحصارات الدولية المفروضة على الدول العربية منذ1990على العراق،ليبيا،السودان وكذلك على الشعب الفلسطيني حيث اثرت بشكل سلبي على قضية التحول الديمقراطي. كما ساهمت العولمة ومحاولة فرض الاستتباع الى جانب فرض نمط مهدد للتطور وخاصة بعد التحولات العاصفة التي اجتاحت اوروبا الشرقية في تقييد الارادة السياسية واخضاع شعوب وامم للهيمنة وسياسات ومناهج لا تنسجم مع طموحاتها معطلة بذلك طريق الانتقال إلى الديمقراطية .[1]كل هذه الظروف كان لها اثر سلبي بالنسبة للدول.**عوائق داخلية**

في الجانب الداخلي يمكن الحديث عن مجموعة من العراقيل ففي الجانب السياسي سيطرة الحزب الواحد وضعف التعددية السياسية ،حيث يعيق التداول على السلطة كما يعيق النشاط أو الحركة خارج ذهنيان الحزب ،وهذا يقف فيوجه التحول الديمقراطي . هذا يؤدي إلى طرح مشكلة أزمة الشرعية وهي تمثل الشرعية العصبيةالتي تمثل العصبية الأهلية القبلية والعشائرية التي تقف حاجز أمام التطور والتقدم في المجال السياسي ،بالإضافةإلى الشرعية

[1]: إسماعيل الشطي وآخرون ، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 2005 ، ص ، ص ، ص ، 240 ، 241 ، 243 .

الدينية حيث أن السلطة السياسية تحاول فرض نفسها بالدين ،بمعنى أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق لتعاليم الدين وبالتالي تضع حواجز في وجه أي انتقال ديمقراطي باسم الدين
مقاومة الطابور التسلطي والمنتفع حيث تمثل عمليات المقاومة التي تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة داخل المجتمع السياسي المنتفعة من بقاء واستمرار النظام التقليدي أي يحافظ على مصالحها الخاصة وبقائها في السلطة ،وبالتالي يعيق عمليةالتحول إلى الديمقراطية.[2]أما في الجانب الاجتماعي غياب الطبقة الاجتماعية القوية والثابتة التي تشكل قاعدة الطلب الديمقراطي .[3]

إضافة إلى تشوش الوعي وغياب ثقافة ديمقراطية وتفشي الجهل والأمية،فالأمية ركن أصيل في عدم فهم الإنسان واخطر أنواعهاالأمية السياسية وهذا النوع فرض على المنطقة نتيجة لعهود الاستعمار والتبعية الطويلة .[1]

وفي الأخير يمكن القول أن كل هذه العوامل الداخلية والخارجية تعتبر حواجز في طريق الانتقال إلى الديمقراطية فبدون إيجاد حلول لهذه العوائق لا يمكن الحديث عن إمكانية الانتقال الديمقراطي.

[2]: عبد الإله بلقزيز ، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي ، العوائق والممكنات ، منتدى المغرب العربي ، ص ، ص ، ص ، 22 ، 23 ، 24 .

[3]: برهان غليون ، غرمي شارة وآخرون ، حول الحياة الديمقراطية دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ، ص ، ص ، 129 ، 131 ، 137 .

[1]: صلاح عبد المجيد، التطبيق الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة : كتاب الوحدة ، العدد الثاني ، 1986 ، ص19.

خلاصة واستنتاجات

إن السبيل الأمثل لتجاوز طابع الغموض في مفهوم الديمقراطية، ضبط مجموع المقومات المحددة لنظام الحكم الذي يعبر عنه، والتي تستقي من الرصيد الفكري وحتى العملي

المتكون عبر التاريخ الإنساني، وقد تبين من وراء ذلك أن الديمقراطية قابلة للتكيف والإثراء بما سيتجدد على الصعيد الفكري والمادي.

إن من أهم الركائز والمقومات للديمقراطية أن هذه الأخيرة في بدايات ظهورها كانت عبارة عن أفكار فلسفية، ومن ثم في بادئ الأمر كانت مذهباً وأفكاراً فلسفية لتتحول فتصبح مذهباً سياسياً ومنهجاً ونظام حكم قائم على أساس مشاركة الشعب في إدارة الدولة بمختلف طرق ووسائل المشاركة الشعبية في ظل نظم دستورية وقواعد قانونية معينة.

إن الغرض من دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي نظرياً هو الخروج بخلاصة سليمة لإزالة اللبس والتعقيد عن هذا المفهوم، سواء تعلق بماهيته في حد ذاته، أو في إطار علاقته ينافي المفاهيم المشابهة.

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي ليس بالضرورة أن يطبق داخل البلدان بنفس الآليات والطرق التي تم ترسيخه بها في الغرب، وذلك لسبب بسيط هو اختلاف بين البيئات ثم أن الشروط والعوائق في الدول الغربية ليست هي نفس الشروط والعوائق التي توجد داخل بلدان العالم الثالث لتحقيق الانتقال.

وهكذا لن يرتاح همنا المعرفي إلا بعد أن نجد تجسيداً على أرض الواقع، فمن المعلوم أن مجموعة من الدول دخلت مغامرة الانتقال الديمقراطي ومن بينها الدول العربية انطلاقاً منهذا يمكن التساؤل عن مدى تحقيق شروط الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، وإلى أي حد

تمكنت من تجاوز المصاعب التي تفوق عملية الانتقال الديمقراطي، وهل يمكن القول بأنها تعيش ما يمكن تسميته بالانتقال الديمقراطي ومن بين هذه الدول العربية المغرب الأقصى.

الفصل الثاني:

آليات الانتقال الديمقراطي في المغرب

تمهيد

لقد عرفت مجموعة من الدول موجة التحول الديمقراطي حيث انتقلت من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية الفترة الممتدة ما بين (1974 – 1990) وقد مست هذه عدد من الدول العربية من بينها المغرب الأقصى، حيث مع بداية التسعينيات من القرن الماضي عرف هذا البلد ذو النظام الملكي الذي يقع في شمال أفريقا طريق الإصلاح الهرمي من القمة إلى القاعدة ،كما ظهرت بعض بوادر الانفتاح السياسي والدخول في مسلسل الإصلاحات القانونية والمؤسسية مما أضفت على المشهد السياسي المغربي نوع من الحركية،وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلىثلاثة مباحث يعالج المبحث الأول مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب.

أما المبحث الثاني نعالج فيه ثلاث مؤشرات للانتقال الديمقراطي والمتمثلة في الإطار الدستوري والمؤسسي، المجتمع المدني المغربي، الانتخابات... وغيرها، أما المبحث الثالث معوقات وآفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: دوافع عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب.

لقد اتسمت الساحة السياسية المغربية بالاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب وانعدام حالات الصراع بين القوى المعارضة والحاكمة، حيث كان هناك اتفاق حول أولوية الديمقراطية في العمل السياسي، غير أن الاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب هوته أزمة متعددة الأبعاد في الثمانينات عبر الشعب المغربي عن رفضها بتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، ولحل الأزمة اختار الملك المغربي الحسن الثاني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية من أجل تلبية المطالب الشعبية ومطالب قوى المعارضة لتحقيق مزيد من الإصلاح السياسي وفتح المجال لزيادة المشاركة السياسية، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مجموعة العوامل التي دفعت النظام السياسي المغربي للقيام بعملية الانتقال الديمقراطي والتي تتضمن مجموعة العوامل الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: الدوافع الداخلية.

في المجال الاقتصادي أخذت المغرب منذ الاستقلال بمنهج الليبرالية ، حيث صرح وزير المالية سنة 1967 «لقد اختار المغرب الطريق الليبرالي وسيكون مثالاً في هذا المجال لإفريقيا»،[1] غير أن النتائج كانت سلبية خلال برامج التصحيح المالي في سنوات1983و1993حيث اعتمدت الحكومة الخطة الاقتصادية التي تفرضرفع الدعم عن السلع الرئيسية ،مما سبب انخفاض في مستوى القطاعات الكبيرة من المجتمع المغربي وضغط على الطبقة الوسطى الضعيفة وعلى رؤوس الأموال الوطنية ،أما في الجانب الاجتماعي عانى المجتمع المغربي العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة منذ الاستقلال،فمن حيث الترتيب العالمي احتل المغرب المرتبة 125حسب تقرير الأمم المتحدة 1998،أما نسبة البطالة بلغت 20%،كما ارتفعت حدة وتأثيرات مشكلات تدهور التعليم وتدني مستوى الأداء في قطاعات الصحة والسكان والعمل ،وكان لتدهور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المغرب تأثير على المجال

[1]: سلامة بيرم وآخرون ، جدلية الدولة والمجتمع المغربي ، الدار البيضاء ، افر يقيا الشرق ، ط1 ، 1992 ، ص224.

السياسي ،كما ادى الى ظهور فوارق طبقية واسعة وتعرضت الطبقة الوسطى الى ضغوطات كبيرة بعد ان اخذ افرادها وجماعاتها يفتقدون وضعهم كمرشحين للصعود الاجتماعي ليصيروا مهددين بالهبوط الى الطبقة الدنيا،[2]وإلى جانب تلك العوامل هناك عامل آخر يتمثل في الثقافة السياسية التي تميز المجتمع المغربي ، حيث تجسد الإسلام السياسي بفعل أن الملك هو أمير المؤمنين ، وان النظام السياسي قائم على الاسلام ،هذا ما ادى بدوره التمسك بالسلطة فامير المؤمنين يلجا للدين والوطنية المغربية بهدف تاكيد شرعية الملكية وتعبئة التاييد للعرش الملكي ،ومن اهم الممارسات التقليدية البيعة الذي امتدت الى مختلف القوى السياسية في البلاد،مما أدى إلىواقع مختلط من التقليدية والحداثة واصبحت هذه الاصول مصادر للثقافة المغربية،الذييسعى النظام المغربي جاهدا لتحقيق التعايش بينهما الذي ينعكس على تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة [1]،اما فيما يخص المجتمع المدني في المغرب المتمثلة في الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات والتعاونيات والجماعات الضاغطة والمنظمات غير الرسمية،فالمغرب البلد الوحيد الذي تبنى التعددية الحزبية منذ الاستقلال ،فالاحزاب السياسية كان لها دور كبير في الاصلاحات السياسية والدستورية لسنة 1292و1996،اما النقابات تعمل بمهمة تنظيم المواطنين وتمثيلهم ،اذ ساهمت في خلق فضاء ديمقراطي نسبيا وفتحت لها المجال لتعددية نقابية،والتي بدورها ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي [2]،فبالرغم من أنها سمحت بالتعددية الحزبية وتكوين الأحزاب والنقابات لكنها احتفظت بوسائل لمراقبة القطاعات الاقتصادية التي تهم السكان قصد الجبلولة دون تشكل مجتمع مدني مستقل عنها، والذي سيطمح في النهاية إلى إعادة النظر في نوعية العلاقات التي تربطه بها والتي ستؤدي بالنتيجة إلى أشكال جديدة للنظام السياسي.[3]

---

[2]: عبد السلام نوير ، التحول الديمقراطي في المغرب ، ص ، ص ، 10 ، 11.

[1]: نفس المرجع ، ص12.

[2]: أمحمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص ، 6 ، 7.

[3]: سلامة بيرم وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 221.

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية.

1:إقليميا تأثر ا المغرب في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بتجربة التحول من خلال اعلانات الحقوق والدساتير العربية كموريتانيا والجزائر بعد المصادقة على دستور.[4]1989.

2:اما دوليا تاثر النظام المغربي بالتحولات الدولية والمتمثلة في انهيار (الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول معظم دول العالم إلى الديمقراطية وسقوط الكثير من الديكتاتوريات في أوربا الشرقية وإفريقيا في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة، بالإضافة إلى التأثير الذي أخذته نجاح الثورة الإيرانية في المغرب، حيث نشطت الحركات الدينية، وساير التيار الإصلاحي.[5]

3:وفيما يخص بالشراكة الاوروبية مرت العلاقات المغربية الأوروبية بالعديد من المراحل وعرفت دفعًا قويًا في التسعينيات ورغم أن هذه العلاقات تتميز الطابع الاقتصادي إلا أنها تولي اهتمامًا للجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والتي مثلت دافعًا مهما لعملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب حيث اشترط الاتحاد الأوروبي مجموعة من الشروط لانضمام المغرب إليه من بينها إقامة نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان

4:من حيث المؤسسات المالية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية المغربية توجهت السلطة المغربية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإقراضها ومساعدتها على الخروج من الأزمة،والتي تجلت سياسته في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية ،إضافة إلى البدء بعملية التحول الديمقراطي وتكريس حقوق الإنسان.[1]

كل هذه التغيرات الدولية والإقليمية دفعت النظام المغربي إلى الأخذ بسياسة إصلاحية سياسية ودستورية لتكريس عملية التحول الديمقراطي .

---

[4]: أمحمد الداسر ، نفس المرجع ، ص11.

[5]: محمد ظريف ، النسق السياسي المغربي المعاصر ، مقارنة سوسيو سياسية ، القاهرة : إفريقيا الشرق،1990،ص188

[1]: أمحمد الداسر ، نفس المرجع ، ص11.

المبحث الثاني: مؤشرات الانتقال الديمقراطي في المغرب.

تميز النظام السياسي المغربي عن غيره من النظم العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة في كونه قد كرس التعددية الحزبية منذ الاستقلال وفي جميع التعديلات الدستورية التي أقرها، وقد انتهج الملك المغربي الحسن الثاني سياسة التدرج في إقرار الإصلاحات السياسية والدستورية في ظل مطالب القوى الشعبية والقوى المعارضة في الثمانينات، وبدأت هذه الإصلاحات منذ 1992 بصرح الحسن الثاني لحكومة التناوب التي تحققت على أرض الواقع في عام 1996 وقد استمرت المؤسسة الملكية بعملية الإصلاحات السياسية والدستورية إلى غاية آخر تعديل دستوري في 2011.

المطلب الأول: الإطار الدستوري والمؤسسي

تقسم عملية الإصلاح الدستوري والمؤسسي التي قام بها المغرب إلى مرحلتين، الأولى تشمل الدساتير المغربية الثلاثة الأولى (1962، 1970، 1972) وغلب عليها طابع الملكية الرئاسية، أما المرحلة الثانية التي شهدت الدساتير الثلاثة الأخيرة (1992، 1996، 2011) فتتميز بنظام الملكية البرلمانية التدريجية.

الفرع الاول :الاطار الدستوري . كانت التعديلات الدستورية التي اتبعتها المؤسسة الملكية في المرحلة الثانية بالتدرج أولها في عام 1992 أما الثاني في 1996 والأخير في عام 2011 للتوجه من نظام ملكية دستورية ذات طابع رئاسي إلى ملكية دستورية ذات طابع برلماني مع احترام جوهر إمارة المؤمنين والمحافظة على هيمنة المؤسسة الملكية وأهميتها، في إطار قبول المعارضة مبدأ التناوب التوافقي.[1]

لقد جاء التعديل الدستوري لعام 1992 إثر تقديم أحزاب المعارضة مذكرة إلى الملك الحسن الثاني في يوم 19-06-1992 وهي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاستقلال،

[1]: علي خليفة الكواري وآخرون ، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص190.

منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية،[2] احتوت هذه المذكرة على مجموعة من المطالب الفصل بين السلطات وإجراء انتخابات نزيهة، وافق الملك محمد الثاني على إحداث تعديل دستوري وقدم مشروع الدستور إلى الاستفتاء الشعبي يوم 04-09-1992، وحصل على التأييد الشعبي بـ 99,96 %

هذا التعديل الدستوري قد استجاب لبعض مطالب المعارضة وتجاهل المطالب الأخرى مما جعل الكتلة الوطنية تطالب بإجراء تعديلات وإصلاحات أكثر عمقا، حيث استمرت عمليات الحوار بين الكتلة الوطنية والملك إلى غاية الوصول إلى اتفاق على نص دستور جديد في 1996/12/13 سمي بدستور "الإنضاج" سمح فيه بمبدأ التناوب التوافقي الذي حقق هدفين تكريس صيغة التناوب السياسي والانفتاح على مختلف القوى السياسية المغربية.[1]

جاء تعديل دستور 1996 بالتركيز على أربع مجالات رئيسية وهي احترام حقوق الإنسان وتوسيع محدود لمهام السلطة التشريعية، وزيادة مجال مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية، ومحاولة الحد من الفساد وقد مس التعليل ثمانية وخمسين مادة وأهم هذه التعديلات التأكيد على محورية دور الملك أمام السلطات الثلاث وزيادة أعضاء المجلس الدستوري وتدعيم استقلالية القضاء، والأخذ بنظام المجلسين واستحداث مجلس المستشارين وتعزيز مراقبة صرف الأموال العامة، وترقية المجلس الأعلى للحسابات لمستوى مؤسسة دستورية.[2]

مما سبق نلاحظ أن تحويلالتعديلات الدستورية لسنتي 1992 و1996 البرلمان الى جهاز ذي غرفتين ،ووسعت مجالات اختصاص البرلمان لتشمل المصادقة على الميزانية ومسائلة الوزراء ،كما نص دستور 1996على ان الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين التي

---

[2]: أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1 ، القاهرة ، 1994 ، ص25.

[1]: تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع العربي، ط1 ، القاهرة : الأمين ، 1995، ص220.

[2]: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي ، القاهرة ، 1997 ، ص220.

يصادق عليها البرلمان ،بل يمكنه تعديلها كذلك متى شاء دون ارجاعها للبرلمان ،ويمكنه اصدار القوانين دون الرجوع الى البرلمان .[3]

عرف المغرب آخر تعديل دستوري له عام 2011 في ظل ظروف إقليمية وداخلية صعبة، فإقليميا اندلعت ألسنة الثورات العربية بداية من تونس لتمتد إلى مصر وليبيا وسوريا، أما الظروف الداخلية فتمثلت في تأثر الشباب المغربي بالثورات العربية وتكوينهم بمجموعة شباب 20 مارس 2011، التي طالبت بإجراء إصلاحات دستورية شاملة تكرس ديمقراطية حقيقية.

في خضم هذه الظروف طرح الملك محمد السادس مشروع تعديل دستوري شارك فيه مجموعة من الخبراء المغاربة وقوى من المجتمع المدني، تم عرضه على الاستفتاء الشعبي في 01 جويلية 2011 وحصل على نسبة تأييد تقدر بـ 98,49 % تشمل هذا التعديل مجموعة من المحاور تتمثل في تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها.[1]

بالإضافة إلى تكريس استقلالية القضاء وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري وتعزيز الآليات الدستورية لتحقيق تعددية حزبية حقيقية لتأطير المواطنين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتوطيد مبدأ فصل السلاطة وتوازنها.[2]

وعليه يمكن القول حول التعديلات الدستورية التي تتبناها المغرب منذ 1992 بأنها جميعًا تأتي من فوق من المؤسسة الملكية.

---

[3]: مارينا وأتاواي ، ميريديث رايلي ، المغرب من الإصلاح المرمي إلى الانتقال الديمقراطي ، الديمقراطية وسيادة القانون رقم 71 ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2006 ، ص09.

[1]: التعديلات الدستورية الأخيرة http://www.alkhabar.com: 2012/04/30

[2]: نفس المرجع .

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي.

نتطرق إلى الإطار المؤسسي في المغرب بالنظر إلى السلطة التنفيذية الممثلة في المؤسسة الملكية والحكومة والمؤسسة التشريعية ممثلة في مجلس النواب والمستشارين والسلطة القضائية بالإضافة أهم المؤسسات الدستورية الاستشارية.

أولا: السلطة التنفيذية.

وتتكون من المؤسسة الملكية والحكومة.

تختص المؤسسة الملكية بما أن الشرعية التي يكتسبها الملك شرعية تقليدية دينية تاريخية دستورية فإن فهم اختصاصات الملك تتجاوز النص الدستوري إلى ما يتمتع به من صلاحيات باعتباره أمير المؤمنين، فالمؤسسة الملكية الحاكمة سلطة تأسيسية تتحكم بقواعد اللعبة السياسية وتنظر إلى نفسها نظرة علو، فهي تتحكم في السلطتين التشريعية والتنفيذية وترى بأن الفصل بين السلطات لا يخصص بل يتعلق بالسلطات الأدنى منها.

إن هذا الفصل هو المفتاح الأساسي لفهم صلاحيات الملك المغربي فمنها ما تمارسها بنص دستوري ومنها ما يمارسها بنص غير دستوري، حيث أن إطلاق صفة أمير المؤمنين على الملك تمنحه صلاحيات غير موجودة في الدستور، فإن كان الملك بصلاحياته الدستورية لم يستطيع التدخل فإن أمير المؤمنين بموجب الكتاب والسنة يستطيع أن يتدخل.[1]

ومن أهم صلاحيات الملك المباشرة من الدستور الأخير لعام 2011 ما يلي:

[1]: أيمن السيد محمود عبد الوهاب ، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ، دراسة حالة المملكة المغربية منذ التسعينات ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2001 ، ص212.

احتفظ الدستور للملك بعدد من الاختصاصات اهمها رئاسة الدولة ،وقيادة الجيش ،ورئاسة مجلس الوزراء، تقوية مكانة السلطة التنفيذية المنبثقة عن البرلمان ،أما فيما يخص الحكومة تم توسيع وضبط اختصاصات مجلس الحكومة الذي تحول الى مؤسسة دستورية[2]

ثانيا: السلطة التشريعية.

طبقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة في دستور 1996 و2011 ثم العودة إلى ثنائية السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، لتكريس الديمقراطية حيث نصت المادة 60 من تعديل 2011 على «يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه»[3]

ثالثا: السلطة القضائية.

إن القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية تصدر أحكامها باسم الملك وطبقًا للقانون، حيث ينص الفصل 107 من دستور 2011 على أن «القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، الملك هو الضامن للسلطة القضائية»[1]،اي تعزيز القضاء وتكليفه لحماية الحقوق والحريات الاساسية.

رابعا: المؤسسات الجديدة.

أقر الدستور المغربي الأخير لعام 2011 مجموعة من المؤسسات التي تساعد السلطات الثلاث وتساهم في تسهيل عملية قيامها بمهامها، أهمها المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

---

[2]: عبد العزيز قراقي ، الربيع العربي ، ثورات الخلاص من الاستبداد ، دراسة حالات ، المغرب تحول في إطار الاستمرارية ، شرق الكتاب ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، الطبعة العربية الأولى تموز ، 2013 ، ص 271.

[3]: دستور المغرب الجديد 04-09-2012 .com. Badri .elaphlog // : http

[1]: نفس المرجع .

المطلب الثاني: المجتمع المدني المغرب لقد حدث في المغرب إصلاح دستوري وإداري وعقدت الانتخابات تحت إشرافقضائي ،

وخلصت الدراسات أن مؤسسات المجتمع المدني ،بدأت تتدعم بمسؤوليات كبرى في الساحة المحلية في ظل ديناميكية الانفتاح والإصلاح التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة ،واعتبر ظهور المجتمع المدني في المغرب احد أهم التحولات الأساسية في المجتمع المغربي الذي من خلاله أصبح مفهوم دولة الحق والقانون دلالة أكثر وضوحا وتجسيدا وأصبحالمسئولون في أجهزة الدولة ومختلف الفعاليات الثقافية والسياسية ،يتكلمون عن ضرورة التماسك بالطابع القانوني للدول[2]،ومع بداية التسعينيات عملت السلطة على توطين مؤسسات المجتمع المدني من خلال إشراك منظمات حقوقية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ،حيث يجمع معظم الباحثين على انعدام توازن بين قوى المجتمع المغربي في مؤسساته الاجتماعية وقوة السلطة السياسية،من خلا ل سيطرة المؤسسة الملكية علىالحياة السياسية و الاجتماعية،[1]وفي فترة حكم الملك الحسن الثاني قرر تمديد القصر إلىالأحزاب السياسية واستقطاب المنظمات المعادية سابقا،حيث عمل على إشراك جميع الأحزاب بشكل اكبر في مناقشة قانون انتخابي جديد وفي قرارات تهم سير الانتخابات ،مما ساهم هذا في إنشاء علاقات أفضل بين القصر واغلب الأحزاب السياسية ،مما يعد ابرز انجاز سياسي في تلك الفترة الإصلاحية وهو نظام التناوب ،كما يمثل إشراك الحزب في الحكومة مؤشر على قبول القصر بالعملية الديمقراطية. كما منح

منظمات المجتمع المدني حرية اكبر في التعبير ،خاصة مسالة الفساد وقام بتشكيل شبكة من الجمعيات الهادفة إلى محاربة الفساد ،حيث كان التطور الذي شهد منظمات المجتمع المدني بمثابة بداية مسار مستدام يتجاوز محاربة الفساد ،ليشمل مجالات حقوق الإنسان ،وحقوق المرأة والجمعيات المدنية. أما فيما

يخص مسالة الرشوة في عهد محمد السادس أذنبإقامة فرع ترانسبرنسي الدولية بالمغرب

---

[2]: عبد الجليل مفتاح ، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص13.

[1]: حمدي عبد الرحمان ، المشاركة السياسية للمرأة ، خبرة الشمال الإفريقي ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط1 ، 2001 ، ص334.

،وأعلن عن إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الرشوة التي ساهمت في تعبئة هيئات المجتمع المدني .[2]

المطلب الثالث: الانتخابات في المغرب.

عرفت المملكة المغربية العديد من تجارب الانتخابات التشريعية منذ الاستقلال، وسنتناول في هذا المطلب الانتخابات التي تزامنت مع عملية الإصلاحات الدستورية والسياسية للقيام بعملية الانتقال الديمقراطي منذ عام 1993إلى غاية2011.

الفرع الأول: الانتخابات التشريعية ما قبل التناوب (العام 1993).

جرت هذه الانتخابات في جو داخلي وخارجي مضطرب، حيث عانى المغرب في فترة التسعينيات من أزمة متعددة الأبعاد جعلت الشعب والقوى المعارضة تطالب بالتغيير الشامل وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، كما مارست المنظمات الدولية الضغط على السلطة المغربية خاصة في موضوع انتهاك حقوق الإنسان لإجراء التغيير.

كما اكتست هذه الانتخابات أهمية إستراتيجية لكونها سمحت بتحول المعارضة الى العمل الحكومي ضمن مشروع ماسمي بالانتقال الديمقراطي .[1]

في هذه الانتخابات تراجعت نسبة نجاح أحزاب الإدارة مقابل ارتفاع نسبة نجاح أحزاب المعارضة، وتعود أسباب تراجع أحزاب الإدارة إلى افتقادها لبرامج انتخابية تحتوي معالم محددة، كما أن البرامج التي تبنتها غير صادرة عن مطالب الشعب إلى جانب تحميل الشعب لهذه الأحزاب حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البيئية التي يعيشها.

---

[2]: مارينا وأتاواي ، ميريدث رايلي ، المغرب من الإصلاح مرمي إلى الانتقال الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص ، ص ، 10 ، 11 ، 13.

[1]: يونس برادة ، الإشكالية الانتخابية في المغرب ، موقع التجديد العربي ، 07-09-2007 ، المغرب ، ص16.

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية في فترة التناوب.

1. الانتخابات التشريعية لعام 1997:جرت هذه الانتخابات في 1997/11/14وبلغت نسبة المشاركة فيها 85,3%،تعتبرترجمة ساطعة لازمة المسار الانتخابي في المغرب وجوابا سياسيا ومدخلا طبيعيا ومنطقيا لدخول طور الانتقال السليم لجزء اساسي من المعارضة التاريخية المغربية الى العمل الحكومي في حالة فوزها في الانتخابات .
كما كانت على المستوى المبدئي والإطار السياسي الطبيعي لبلورة التوجهات الجديدة التي حاولت الملكية رسمها في سياق البحث عن التراضي السياسي ،كماحيطت بضمانات سياسية وقانونية حيث أعلن الملك التزامه المباشر بالسهر على نزاهة الانتخابات لتمر على أحسنما يكون عليه ،كما التزمت الأحزاب السياسية بتطبيق جميع القوانين والإجراءات بصفة سليمة ونزاهة وفي شفافية مطلقة ،ومن بين مؤشرات في هذا التصريح التصويت بالإجماع على مدونة الانتخابات وهو تصويت حمل بين طياته دلالات سياسية عميقة على مستوى هاجس التوافق حول قواعد جديدة للعمل السياسي .[2]

2. الانتخابات التشريعية لعام 2002:

جاءت في عهد الملك محمد السادس، جرت هذه الانتخابات يوم 2002/09/27 وشارك فيها 26 حزبًا، كانت بمثابة اختبار حقيقي لمدى استعداد النظام السياسي المغربي لبلورة شرعية ديمقراطية سببية عبر تجسيد تنافس سياسي في مستواه الانتخابي ،حيث أتاحت تحولا في نمط الاقتراع وتراجع ملموس في التشكيك في المسار الانتخابي ،كما ساهمت في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولا ملموسا تمثل في تجاوز المأزق الانتخابي الذي تمثل في التزوير منذ عام 1963،كما كانت مؤشر ايجابي على التحول في تدبير المستوى العمودي من المنافسة السياسية في المغرب ،بمعنى تجاوز المسار ألتنازعي في شرعية العمل السياسي الذي طبع الفعل الحزبي بالمغرب منذ الاستقلال.[1]

---

[2]: نفس المرجع ، ص17

[1]: نفس المرجع ، ص 27.

3. الانتخابات التشريعية لعام 2007:

كانت نسبة المشاركة فيها 38 %والتي تعتبر اضعف مشاركة عرفتها الانتخابات التشريعية المغربية،حيث لم تكن المكاسب التي تحققت في عام 2002مجرد انجازات مؤقتة ،ففي عام2007 تقدم حزب العدالة والتنمية مقارنة بعام 2002،واعترفت وسائل الإعلام والمراقبون السياسيون بقدرات تنظيمه السياسي وبرنامجه التقدمي .[2] وكان الهدف من هذه الانتخابات هو حشد الدعم والبحث عن تكريس الإجماع حول مقاربة الدولة للإصلاح بالرغم من أن الملكية التنفيذية غير منتخبة ولا تحتاج إلى انتخابات تستمد منها شرعيتها ،فإنها تبقى مع ذلك في حاجة إلى انتخابات تخلق الانطباع بوجود تفويض شعبي للسلطة الحاكمة .[3]

4. الانتخابات التشريعية لعام 2011:

جرت آخر انتخابات تشريعية مغربية في ظروف عربية إقليمية خاصة، حيث يرزت حركة 20 فبراير المغربية تطالب بإقامة نظام ملكي برلماني يسود فيه الملك ولا يحكم، قام الملك محمد السادس بتعديل الدستور في 01 جويلية 2011.

قدر عدد الأحزاب المشاركة بـ 31 حزبًا يتنافسون على 395 مقعدًا نيابيًا، كما قدرت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بـ 45 % وأفرزت نتائجها للمراتب الأولى على فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بـ 107 مقعدًا، ثم حزب الاستقلال بـ 60 مقعدًا، ويليه حزب التجمع الوطني للأحرار بـ 52 مقعدًا، ثم حزب الأصالة والمعاصرة ذو التوجه الاجتماعي الديمقراطي بـ 47 مقعدًا، فحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اليساري خامسا بـ 39 مقعد ويليه سادسًا حزب الحركة الشعبية الليبرالي الاجتماعي بـ32 مقعدًا.[1]

---

[2]: عمرو حمزاوي ، حزب العدالة والتنمية في مقالة المغرب ، المشاركة ومعضلاتها ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الأوسط ، العدد 93 ، بيروت ، يوليو 2008 ، ص23.

[3]: محمد الهاشمي ، الانتخابات المغربية ، ملف الانتخابات التشريعية 2007 ، تحديد السلطوية بقواعد ديمقراطية ، المستقبل العربي ، كلية الحقوق أكدال ، الرباط ، ص74.

[1]: توفيق المدني، الانتخابات المغربية اختبار التحول الديمقراطي ، 25-07-2012 : http:// www.wahdaislamyia.org/issue /121/tmudini.htm

لقدكشفت الانتخابات المغربية على وجود حياة سياسية تعددية تتسم بالتلاعب الإداري الذي تشارك فيه الأحزاب مما جعل الناخب المغربي يعزف عن المشاركة فيها، كل هذا أدىإلىضعف شرعية المؤسسات المنبثقة عنهاوفي الأخير يمكن القول أن السلطة المغربية استطاعت الأخذ بالعديد من مؤشرات الانتقال الديمقراطي (الإطار الدستوري والمؤسسة المجتمع المدني، الانتخابات والتداول على السلطة، وغيرها...)، لكن عملية تطبيق هذه المؤشرات كشفت عن ضعفها وعدم قدرتها في تكريس عملية انتقال ديمقراطي حقيقية لأسباب عدة سنتناولها في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: معوقات وآفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول: معوقات الانتقال الديمقراطي في المغرب.هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق عملية انتقال ديمقراطي ،رغم ما حققه المغرب من تقدم في عملية الإصلاح السياسي و الدستوري إلا انه يعاني من ضعف في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية)،إضافةإلى هيمنة المؤسسة التنفيذية المغربية على السلطات الأخرى .

يرى جل المحللون السياسيون ان الديمقراطية لا يمكن اختزالها في انتخابات محلية او تشريعية ولو كانت نزيهة ،بل يتعين توفير الشروط الجوهرية والبنيوية لممارستها وايجاد التربة الخصبة لزرعها .

كما ان الاحزاب المغربية تقف بدورها حجرة عثرة امام تحول ديمقراطي معقلن يستجيب للمرحلة والظرفية الراهنة بالمغرب ،فالاحزاب التي تنتمي الى الحركة الوطنية تشترط ان تكون طرفا في اى انتقال سياسي كيفما كان ،كما شكلت التعددية الحزبية عرقلة امام استمرارية اختيار الوزير الاول من الحزب الحائز على الاغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة.[1]ومن اهم الحواجز التي تقف عائق امام الانتقال الديمقراطي ضعف المشاركة الانتخابية الى جانب الحضور الوازن للمال الذي يطيح بشفافية العملية الانتخابية ونزاهتها

[1]: أمحمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص14.

.[2]كما تعاني التنظيمات المدنية المغربية من ضعف يتمثل كثرة الشقاقات الداخلية والضعف نظرا لتبعيتها لهيئات اخرى التي تمارس نوع من الوصاية الشيء الذي يفقدها استقلاليتها.[3]وهناك عائق مهم يتعلق بهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الاخرى ،حيث استمرار الملك في ادائه لدور الحكم بين السلطات يضعف الطابع المؤسسي للنظام ويجعل التطور الديمقراطي متوقف على مدى رغبته في التغيير والتجديد السياسي بما لا يضعف سلطاته أو يؤدي إلىإدخالتغيرات واسعة على النظام الملكي.[4]

وفي الأخير يمكن القول انه رغم هذه العراقيل إلاأن المغرب مازال مستمر ،ويظهر ذلك من خلال التعديل الدستوري الأخير2011بالاضافة إلى فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في انتخابات 2011،في ظل هذه المستجدات يا ترى ماهي آفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في المغرب.

المطلب الثاني:آفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي في المغرب.

لقد عرف عهد الملك محمد السادس استخدام سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الانسان وتعزيز حقوق المراة والتعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والفساد ،و ليسلفتح الطريق امام مشاركة سياسية حقيقية وتقوية المؤسسات التي يمكن ان تقوم بدور المراقبة والتوازن.

إن أهم ما قدمه الملك محمد السادس في التعديل الدستوري الأخير لعام 2011 وضع مملكة دستورية ذات طابع برلماني قائم على مبادئ سيادة الدولة وسمو الدستور كمصدر لجميع

---

[2]: عبد الإله سطي ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية ، ص8.

[3]: محمد شقير ، تطور الدولة في المغرب ، إشكالية التكوين والتمركز والهيمنة (من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين) ، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، ط2 ، 2006 ، ص351.

[4]: عبد الغفار شكر، الانتقال الديمقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري (مداخلة في ندوة قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة مصر والأردن)، مركز دراسات حقوق الإنسان ، القاهرة في 25 و26 نوفمبر 2000،ص143.

السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار نسق دستوري فعال ومعقل جوهره فصل السلطات واستقلالها.[1]

لقد انعكست الثورات العربية لعام 2011 بالإيجاب على الدولة المغربية ففي الجانب السياسي يبنى المغرب مجموعة إصلاحات دستورية جديدة، وفي الجانب الاقتصادي أصبح المغرب وجهة للاستثمارات الأوروبية والعربية في سنة 2011 والتي بلغ عددها حوالي 100 مشروع استثماري بالإضافة إلى نمو معتبر في قطاع السياحة، إذن فالمغرب بعنوان استقراره السياسي سيرفع قدر استقراره الاقتصادي والاستراتيجي.[2]

ولتحقيق عملية تحول وانتقال ديمقراطي حقيقية لابد من معالجة المحاور التالية:

العمل على إصلاح سياسي من خلال تحديد التدابير الضرورية لتحويل النظام السياسي الى نظام اكثر ديمقراطية ،اضافة الى المسار السياسي الذي من شانه ان يؤدي الى تنفيذ هذه التدابير.

ولكي يصبح بلدا ديمقراطيا ،على المغرب ان تحد من سلطة الملك وان يفصل بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية،وان يتحول المغرب من ملكية تنفيذية الى ملكية دستورية،وحتى يتجه نحو الديمقراطية يجب ان لا تنبثق المبادرة من القصر بل من القوى السياسية الاخرى.[1]

ان المشهد السياسي سيظل يفتقر الى ابسط الوسائل الايجابية التي تمكنه من الانتقال الى الديمقراطية ،لان الديمقراطية ليست في كثرة الاحزاب وانما تلزم وعي سياسي ،وعلى الاحزاب ان تتوفر لها شروط موضوعية وامكانيات دستورية تسمح لها بتطبيق برامجها والوفاء

---

[1]: محمد الأمين ولد الكتاب ، الأهمية القصوى لفصل السلطات (5-6-2012) : http:// zawaya.magharebia.com far/zawaya/opinion/474

[2]:يونس الغياسي ، المغرب الرابح الأكبر من الحراك العربي (11-06-2012) : http:// www.arabs lordemocracy .orge/ democracy / pages/view/page id/1428

[1]: مارين وأتاواي ، ميريديث رايلي ، المغرب من الإصلاح المرمي إلى الانتقال الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص15

بالتزاماتها،ومن اجل تقوية الحكومة والبرلمان لابد من اصلاحات دستورية ترمي الى توسيع اختصاصات كل منهما .[2]

كما يجب إجراء مراجعة شاملة للقوانين بحيث تلغى كافة القيود على الحريات العامة والفردية وتكون متلائمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتركيز بصفة خاصة على قوانين الصحافة والمطبوعات والعمل والأحوال الشخصية والمسطرة الجنائية...[3]

في الأخير الدولة المغربية عرفت العديد من البدايات للقيام بعملية الانتقال الديمقراطي لكنها بدايات مغشوشة بم لا تفضي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية، وفي هذه المرة جاءت التعديل الدستوري الأخير بالعديد من الإصلاحات الإيجابية، لذا تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي لابد من صمود المؤسسة الملكية أمام إغراء العودة إلى أساليب حكم سلطوية وفوقية، كما يجب على الفاعلين السياسيين الاتفاق بما يسمح للمجال السياسي بالتطور وأن يدركوا مخاطر الانقسام وأن يساهموا في نشر ثقافة الديمقراطية بين مؤيديهم لتكملة مسار الانتقال الديمقراطي.

---

[2]: حياة زلماط ، المشهد السياسي في المغرب ، المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية ، الإثمين 30 مارس 2009 ، ص8.

[3]: عبد الغفار شكر ، الانتقال الديمقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري (مداخلة في ندوة قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة مصر والأردن ، مرجع سبق ذكره ، ص145.

خلاصة واستنتاجات:

تبنت المغرب في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عملية الانتقال الديمقراطي، التي دفعت إليها مجموعة من الدوافع المتنوعة الداخلية والخارجية، وقد عاشت في الثمانينات أزمة متعددة الأبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية أضرت بالشعب وجعلتها تنظم الاحتجاجات والمظاهرات لتعبر عن رفضها للأوضاع السائدة ورغبتها العميقة في الإصلاح والتغيير، وبالإضافة إلى الضغط الذي كرسته العديد من العوامل الخارجية والتي مثلت حتمية لا مفر منها في ظل الغيار الاتحاد السوفيتي وانتشار الليبرالية العالمية وربط المؤسسات العالمية مساعداتها بضرورة تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أثناء هذه الظروف قررت النخب الحاكمة اتخاذ قرار البدأ بعملية الإصلاح السياسي بتبني عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الأخذ بمجموعة من الأسس والمؤشرات الخاصة بعملية الانتقال الديمقراطي وقد بدأت النظم السياسية لعملية الإصلاح الدستوري بإدخال تعديلات تنص على مقومات الديمقراطية، فالمغرب كانت تمتلك آلية التعددية الحزبية والانتخابات منذ استقلالها وحاولت تطويرها حسب الظروف المستحدثة.

إن الديمقراطية التي أخذت بها المغرب ديمقراطية شكلية مظهرية لا تتعدى أن تكون مجرد وسيلة استخدمتها لتمتص بها غضب واستياء شعوبها واستخدمتها واجهة لخداع المجتمع الدولي للحفاظ على شرعيتها.

تتنوع المعوقات التي تحول تحقيق ديمقراطية فعلية في منطقة المغرب ومن أهمها تكريس دستور هذه الدولة صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية، فرغم أن المغرب عرفت العديد من التعديلات الدستورية إلا أنها دائمًا تكون من اقتراح السلطة التنفيذية وتتمحور حول الحفاظ على مكانتها وتوسيع صلاحياتها بحيث تتداخل صلاحيات السلطة التشريعية والقضائية.

كما أن الدولة تعاني من ضعف مجتمعها المدني بشقيه الاحزاب السياسية والمنظمات المدنية وعدم قدرتها على القيام بمهامه في تكريس عملية الانتقال الديمقراطي فهذه الدولة

تحتوي على عدد كبير من الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتنوعة، إلا أن النظم السياسية متنوعة تحول دون تحقيق استقلالية الأحزاب السياسية عنها كما أن هناك مجموعة من المشاكل الداخلية التي تعاني منها الأحزاب السياسية أهمها غياب الديمقراطية وغياب الطابع النخبوي وضعف تكريس مبدأ التداول على السلطة وضعف تكريس مبدأ التداول على السلطة والشقاقات فيما بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد.

كما أن المنظمات المدنية تتسم بالتعدد والتنوع إلا أنها لا تقوم بممارسة مهامها كما يجب لتفعيل عملية الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى معاناتها من أسباب داخلية تحول دون مساهمته في القيام بعملية الانتقال الديمقراطي أهمها غياب الديمقراطية الداخلية والصراح حول السلطة ولتجاوز هذه الأسباب لابد من نشر الثقافة الديمقراطية.

خاتمة

خاتمة:

تلعب الترتيبات الدستورية والقانونية دوراً مهماً في عملية الإصلاح السياسي من خلال توفير إطار مناسب يحكم ويحافظ على عملية الانتقال الديمقراطي، وكذلك من خلال إرساء مؤسسات مناسبة تساهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

وقد تناولنا في الإشكالية الآليات والترتيبات القانونية التي قامت عليها عملية الإصلاح وتهيئة النسق السياسي والقانوني في المغرب.

تبنت نظام هذه الدولة مجموعة من الترتيبات الدستورية والقانونية للقيام بعملية الانتقال الديمقراطي، فقد أقر المغرب التعددية الحزبية في عام 1962 وفي التسعينيات أقر مجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية كخطوة نحو تحقيق الديمقراطية.

ولتكريس عملية الإصلاح السياسي في الدولة أخذت قيادتها بمجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية قصد تحقيق التوازن بين السلطات الثلاثة وتطوير المجتمع المدني، وتكريس مبدأ التداول على السلطة من خلال تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.

أثبت الواقع السياسي في دولة المغرب أن عملية الإصلاح السياسي يتحكم فيها القادة السياسيون اللذين يعملون على وضع ترتيبات دستورية وقانونية تحافظ على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، فالسلطة التنفيذية تشارك في ممارسة مهام السلطة التشريعية كما تسيطر على السلطة القضائية.

بالإضافة إلى نظام هذه الدولة تضع إصلاحات دستورية وقوانين لتطوير منظمات المجتمع المدني بشقيها، لأحزاب والمنظمات المدنية والحفاظ على حقوق الإنسان، وتنادي بإجراء انتخابات نزيهة وحرة، غير أن الواقع يثبت أن الكثير من الترتيبات الدستورية والقانونية تخدم النظم السياسية القائمة من خلال المحافظة على بقاء قيادات قديمة في السلطة والحيلولة دون تغييرها، وجعل مؤسسات المجتمع المدني أداة لتحقيق أهدافها ومساعيها دون تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي.

خاتمة:

وأخيراً نستنتج أن عملية الانتقال الديمقراطي التي اتخذتها المغرب عملية اتخذت بقرار فوقي وتتسم عملة الإصلاحات السياسية بالمحدودية والهامشية والشكلية، حيث أنها لا تكرس مبدأ التداول على السلطة بصورة حقيقية وستخلص الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: عرفت دولة المغرب في الثمانينات وبداية التسعينات أزمة متعددة الأبعاد وأثارتها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، تمثلت العوامل الداخلية في أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية أدت إلى إثارة غضب شعوب المنطقة وهزت النظام القائم.

كما تأثرت هذه الدولة بمجموعة عوامل خارجية مثلت تغيرات عرفتها البيئة الدولية المعاصرة من انهيار النظام السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة إلى فرض المؤسسات المالية الدولية سياسة المشروطية والمتضمنة تقديم المساعدات التكنولوجيا والمالية مقابل تحقيق الإصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان وغيرها.

في ظل هذه الظروف اتخذت القيادة السياسية لدولة المغرب قرار الانتقال الديمقراطي كحل للأزمة الداخلية وإعادة بناء شرعية نظمها المهتزة، وكوسيلة لكسب الشرعية الدولية والمساعدات الاقتصادية من المؤسسات المالية والدول الكبرى.

تقسم الإصلاحات السياسية والدستورية التي اتخذتها دولة المغرب بالمحدودية، حيث أن نفس القادة يسيطرون على السلطة ويحولون دون وصول نخب جديدة إليها، كما أنهم يتخذون إصلاحات دستورية تكرس بقائها في السلطة كما أن النظام المغربي القائم على سياسة ثورية الحكم يحول دون ممارسة مبدأ تداول السلطة.

كما كشفت عملية الإصلاح الدستوري والمؤسسي في دولة المغرب عن محدوديتها من خلال الخلل في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، حيث منح صلاحيات واسعة لرئيس الدولة سمحت له بالهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية.

إن هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية جعلتها تكتفي بأن تمارس وظيفة التشريع لإضفاء الشرعية على قرارات رئيس الدولة والنظام السياسي.

خاتمة:

كشفت الممارسة السياسية للانتخابات التعددية على إنتاج نفس النخب السياسية، حيث عجز هذا النظام على تكوين نخب سياسية جديدة تعتمد على الكفاءة، لأن العملية الانتخابية يشوها التزوير ولا شفافية.

حقق المجتمع المدني كمؤشر من مؤشرات عملة الانتقال الديمقراطي نمواً وتنوعاً في العدد وفي الأيديولوجيات غير أنه كشف عن ضعفه لأسباب داخلية وخارجية.

إن الأسباب الداخلية التي أدت إلى ضعف المتجمع المدني في المغرب تتمثل في سيطرة القيادة على السلطة، الانقسامات والشقاقات، ضعف الديمقراطية الداخلية وغيرها.

أما الأسباب الخارجية تتعلق بالنظام السياسي وأهمها تنويع النظام في اتخاذ سياسة تضمن سيطرته على المجتمع المدني، وبث الفرقة والانقسامات الداخلية.

خاتمة:

التوصيات:

تبني عملية إصلاح دستوري وسياسي تضمن تكريس مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، من خلال تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية خاصة في مجال التشريع لصالح السلطة التشريعية وتحديد مدة الرئاسة في ولايتين متتاليتين في إطار تكريس مبدأ التداول على السلطة.

وضع قانون حزبي وانتخابي مناسب يكرس عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك بإلغاء القيود التي تحد من استقلالية وعمل الأحزاب السياسية، وتداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب، ومن جهة أخرى على الأحزاب السياسية إصلاح بنيتها الداخلية وهياكلها وتبني الديمقراطية الداخلية ووضع برامج انتخابية ذات معالم محددة تابعة من الواقع المعاش للشعب، أما بالنسبة للنظام الانتخابي فلابد من إصلاحه بطريقة تكرس الشفافية والنزاهة في الانتخابات، بالإضافة إلى وضع لجنة قضائية شعبية تقوم على مراقبة الانتخابات وتكون لها صلاحيات واسعة تسمح لها بمراقبة الإدارة منذ بداية عملية الانتخاب إلى غاية فرز الأصوات.

تطوير المنظمات المدنية للمجتمع المدني من خلال إصلاح هياكلها وتكريس الديمقراطية الداخلية ومن خلال المساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع ونشر الثقافة الديمقراطية، حيث لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي لابد من تفعيل دور المجتمع المدني في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعب دور الوسيط بين النظام السياسي والمواطنين.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القران الكريم:**

1. سورة الانفال، الآية72.
2. سورة الفتح، الآية10.

أ. المعجم:

3.ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت.

ب. الكتب العربية:

4. محمد شاكرالشريف،حقيقة الديمقراطية،(دط)،(دس).
5.صامويل هانتغتون ،الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،ترجمة الدكتور عبد الوهاب علوب،دار سعاد الصباح ،الطبعة الاولى،القاهرة ،1991.
6.داود الباز ،النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الاسلامية،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية،2006.
7. أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
8.جمال علي زهران ،الاصول الديمقراطية والاصلاح السياسي ،مكتبة الشروق الدولية،الطبعة الاولى ،افريل 2005 .
9.معتز بالله عبد الفتاح ،المسلمون والديمقراطية دراسة ميدانية ،دار الشروق القاهرة،الطبعة الاولى ،2008.
10.محمد سليم محمد غزوي ،نظرات حول الديمقراطية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الاولى ،الاردن ،2000.
11.العربي صديقي ،البحث عن ديمقراطية عربية:الخطاب والخطاب المقابل ،ترجمة محمد الخولي ،عمر الايوبي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2007.
12.عبد القادر رزيق المخادمي ،الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،2007.
13.انتوني غيدنز ،علم الاجتماع ،مع مدخلات عربية ،ترجمة وتقديم فايز الصياغ ،الطبعة الرابعة ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،2005.

14.روبرت ادال ،عن الديمقراطية،ترجمة احمد امين الجمل ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،الطبعة الاولى ،القاهرة،2000.

15.علي خليفة الكواري واخرون ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2002.

16.عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في المجتمع المدني ،الطبعة الاولى ،سوريا :دار المدى،2002. .

17.عبد الله ساقور،الاقتصاد السياسي ،الجزائر :دار العلوم للنشر،2004.18. أبو الأعلى المورودي، تدوين الدستور الإسلامي، الجزائر، شركة شهاب، د، س.

19.يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الاسلام:مكانتها ،معالمها،طبيعتها،مواقفها من الديمقراطية والمراة وغير المسلمين ،دار الشروق ،بيروت ،الطبعة الاولى ،1999.

20. عبد الكريم غلاب، دفاع عن الديمقراطية، (د، ن)، (د، ط)21. محمد الرضواني ، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب، الاتحاد الاشتراكي، 03/03/2010.

22. بومدين طاشمة ،اشكالية التاصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية،(دط)،(دس).

23.ثناء فؤاد عبد الله ،اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،بيروت ،1997.

24.محمد زاهي بشير المغيربي ،قراءات في السياسة المقارنة :كتاب قضايا منهاجية ومداخل نظرية ،الطبعة الثانية ،بنغازي ،1998.

25.عبد الغفار رشاد القصبي ،التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الامة ،الطبعة الثانية ،القاهرة ،2006.

26.اسماعيل الشطي واخرون ،مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية ،بيروت،2005.

27.عبد الاله بلقزيز ،الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي :العوائق والممكنات ،منتدى المغرب العربي .

28.سلامة بيرم وآخرون، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، ط1، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1992.

29. محمد ضريف ،النسق السياسي المغربي المعاصر،مقاربة سوسيو سياسية ،افريقيا الشرق ،القاهرة ،1990.
30.علي خليفة الكواري واخرون ،الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،بيروت ،2004.
31. أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، ط1، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.32.مارينا اوتاواي ميريديث رايلي،المغرب من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي :الديمقراطية وسيادة القانون رقم 71،سبتمبر 2006.33. عبد العزيز قراقي ،الربيع العربي :ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات (المغرب تحول في اطار الاستمرارية)،شرق الكتاب ،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،الطبعة العربية الاولى ،تموز 1203.
34.حمدي عبد الرحمان ،المشاركة السياسية للمراة "خبرة الشمال الافريقي "، مركز دراسات المستقبل الافريقي ،ط1،2001.
35.محمد شقير ،تطور الدولة في المغرب اشكالية التكوين والتمركز والهيمنة (من القرن الثالث ق .م الى القرن العشرين)، الدار البيضاء :افريقيا الشرق،ط2،2006.

ج. المراجع الاجنبية:

36. larry dimond juanz linz, seynuour martin lipset les paysen development et lexperience de la democratie en development et lexperience de la democratie, traduit par brigitte pelorus bernard vincent, paris nouveaux horizons 1993 , P10

د. المقالات والمجلات:

37. احمد صابر حوحو ،مبادئ ومقومات الديمقراطية مجلة المفكر ،العدد الخامس .
38. احمد قطامس ،سؤال الديمقراطية مقاربة ،مركز احياء التراث العربي ،فلسطين المحتلة ،العدد 114جويلية ،2003.
39.عبد الغفار رشاد القصبي ،شكر، الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ،القاهرة ،مكتبة الاداب ،2004.

40. علي خليفة الكواري ،الانتقال للديمقراطية في الدول العربية ،2012/12/8.
41.مساعيد فاطمة ،دفاتر السياسة والقانون (التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية ،نماذج مختارة)،عدد خاص افريل 2011.
42. عبد الاله سطي ،اسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ،المركز العلمي العربي للابحاث والدراسات الانسانية .
43.برهان غليون ،"حول خيار الديمقراطي ،دراسة نقدية"،مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.
44.زين العابدين حمزاوي ،الاحزاب السياسية وازمة الانتقال الديمقراطي ،المغرب .
45. د،نصر عارف ،في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ،بتصرف عن مجلة ديوان العرب ،القاهرة ،عدد حزيران 2008.
46.امحمد الداسر ،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،كلية الحقوق بالمحمدية.
47. مرسي مشري ،التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات :الجزائر في 20 اوت 2008،فرع العلوم السياسية كلية العلوم القانونية والادارية ،جامعة شلف .
48. برهان غليون ،عزمي شارة واخرون ،حول الحياة الديمقراطية دراسة نقدية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .
49.عبد السلام نوير،التحول الديمقراطي في المغرب .
50.عبد الجليل مفتاح ،دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ،مجلة المفكر العدد الخامس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة.
51. يونس برادة ،الاشكالية الانتخابية في المغرب ،موقع التجديد العربي ،المغرب.
52.عمرو حمزاوي ،حزب العدالة والتنمية ،في مقالة المغرب المشاركة ومعضلاتها ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،بيروت ،برنامج الشرق الاوسط،العدد 93،يوليو 2008.
53.محمد الهاشمي ،الانتخابات المغربية (ملف) الانتخابات التشريعية 2007 تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية ،كلية الحقوق ،اكدال الرباط ،المستقبل العربي .
54.عبد الغفار شكر ،الانتقال الديمقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري (مداخلة في ندوة قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة مصر والاردن)،مركز دراسات حقوق

الانسان ،القاهرة في 25و26نوفمبر 2000.
55.حياة زلماط ،المشهد السياسي في المغرب ،المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية،30مارس 2009.

هـ. التقارير:

56.تقرير الديمقراطية في التطوير والتنمية،مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الاوروبي في بناء الديمقراطية،تقرير من اعداد المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،الطبعة الاولى ، السويد،57.2009.تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، القاهرة، الأمين، 1995.

58. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، 1997، القاهرة، 1997.

و. قائمة المذكرات والأطروحات:

59. فوز نايف ريحان ،العولمة واثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي ،2006،1990،اطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية،نابلس 2007.

60.بلخيرا محمد ،التحولات السياسية في الاتحاد السوفييتي واثرها على الدول العربية الوطنية ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر،61.2004.أيمن السيد محمود عبد الوهاب، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، دراسة حالة المملكة المغربية منذ التسعينيات، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2011.

البحوث والندوات:

62.علي الدين هلال ،مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ،في ابراهيم سعد الدين واخرون ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ،ط3،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

63.محمد سعد ابو عمود،محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدولة العربية،بحث مقدم الى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي،2004.

المواقع الالكترونية:64.التعديلات الدستورية الأخيرة (30-04-2012):
http://www.alkhabar.ma.

65. دستور المغرب الجديد،2011 (2012/09/04)، http://badti.elphblog.com.

66. المدني توفيق، الانتخابات المغربية واختبار التحول الديمقراطي، 2012/07/25:
http://www.wahdaislamyia.org/issve/121/tmadini.htm

67. ولد الكتاب محمد الأمين، الأهمية القصوى لفصل السلطات (2012/06/05):
http://zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/474

68. الفياسي يونس، المغرب الرابح الأكبر من الحراك العربي (2012/06/11):
http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageid/1428

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان.

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للديمقراطية والانتقال الديمقراطي

المبحث الأول:ماهية الديمقراطية..... 08

المطلب الأول:تعريف الديمقراطية..... 09

المطلب الثاني:وسائل و صور الديمقراطية..... 12

المطلب الثالث: أسس ومقومات الديمقراطية..... 15

المطلب الرابع:طروحات دراسة الديمقراطية..... 17

المبحث الثاني: ماهية الانتقال الديمقراطي..... 21

المطلب الأول:معنى الانتقال الديمقراطي..... 22

المطلب الثاني:تمييز الانتقال الديمقراطي عن بعض المفاهيم المشابهة..... 25

المطلب الثالث: شروط الانتقال الديمقراطي..... 28

المطلب الرابع: معوقات الانتقال الديمقراطي..... 32

الفصل الثاني: آليات الانتقال الديمقراطي في المغرب

المبحث الأول:دوافع عملية الانتقال الديمقراطي..... 38

المطلب ا لأول:الدوافع الداخلية..... 39

المطلب الثاني:الدوافع الخارجية..... 40

المبحث الثاني:مؤشرات الانتقال الديمقراطي..... 41

المطلب الأول:الإطار الدستوري والمؤسسي..... 42

المطلب الثاني:المجتمع المدني المغربي..... 46

المطلب الثالث:الانتخابات في المغرب..... 47

المبحث الثالث:معوقات وآفاق الانتقال الديمقراطي..... 51

المطلب الأول:معوقات الانتقال الديمقراطي..... 51

المطلب الثاني:آفاق مستقبل الانتقال الديمقراطي..... 53

خاتمة..... 59

قائمة المصادرو المراجع..... 64

الفهرس.